

مصر

الملخص التنفيذي

مصر جمهورية كان يحكمها لدى حلول نهاية العام المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو سلطة انتقالية تتألف من كبار ضباط القوات المسلحة وتحكم بموجب مراسم. ويقوم مجلس الوزراء المؤلف من مدنيين بالاضطلاع بالمسؤوليات التنفيذية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد بدأت الانتخابات التشريعية في 23 نوفمبر/تشرين الثاني وكان من المقرر أن تنتهي في فبراير/شباط 2012. وأفاد مراقبون من منظمات غير حكومية بأن الجولتين الأوليين للانتخابات اللتين جرتا أثناء السنة التقويمية تمتا بشكل عام بدون تدخل من الدولة. وكانت هناك حالات قامت فيها عناصر قوات الأمن بالتصريف بشكل مستقل عن سيطرة السلطة المدنية.

في 11 فبراير/شباط 2011، قام محمد حسني مبارك، رئيس الجمهورية حينذاك، بنقل السلطة التنفيذية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب مظاهرات مناهضة لحكومة بدأت في 25 يناير/كانون الثاني. وفي 13 فبراير/شباط، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعليق دستور عام 1971 وحل مجلس الشعب المنتخب في اقتراع شعبي وكذلك مجلس الشورى المنتخب جزئياً. وفي 19 مارس/آذار، وافق الناخبون في استفتاء عام على تعديلات دستورية فرضت إجراء انتخابات تشريعية جديدة ووضع مسودة لدستور جديد. وقد اعتبرت عملية الاقتراع في الاستفتاء حرة ونزيهة. وفي 30 مارس/آذار، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة دستوراً مؤقتاً. وتقرر أن تُعقد الانتخابات الرئاسية في شهر مايو/أيار.

كانت أخطر المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان خلال العام هي الاعتداء على المتظاهرين والعنف ضد الأقليات الدينية واستخدام المحاكم العسكرية في القضايا المدنية والاعتقال التعسفي، خاصة الذي يسمح به قانون الطوارئ. وقد قامت السلطات بمضايقة المنظمات غير الحكومية وأجرت تحقيقات واسعة النطاق بشأن هذه المنظمات وموظفيها. وقام الإعلام الحكومي وشخصيات حكومية بوصف الكثير من ناشطى المجتمع المدني بـ "الخونة"، وذلك في حملة ضد التمويل الأجنبي لجماعات المجتمع المدني. وقد قامت قوات الأمن، وبططجية من المدنيين، بالاعتداء على المتظاهرين أثناء العام. وأسفرت هذه الاعتداءات، علاوة على الاشتباكات بين المجموعات المتنافسة، عن مقتل 930 شخصاً على الأقل. واعتبروا من 28 يناير/كانون الثاني، اعتقلت السلطات وحاكمت ما يقارب 12,000 مدني في محاكم عسكرية كانت تفتقر إلى الإجراءات القانونية الأساسية، وذلك لجرائم تتراوح بين "البلطجة" وـ "إهانة الجيش". وقد قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتوسيع قانون الطوارئ، الذي ظل معمولاً به منذ عام 1967 بشكل شبه متواصل، ليشمل نطاقاً عريضاً من الجرائم مثل "إثارة الفتن الداخلية". وبمقتضى قانون الطوارئ، كان المواطنون خاضعين للاعتقال والاحتجاز التعسفيين وإجراءات قضائية غير عادلة، بالرغم من أن السلطات الانتقالية قد طبقت على المتظاهرين، بشكل أساسي، قانون القضاء العسكري لا قانون الطوارئ خلال العام.

وقد تضمنت المشاكل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان ممارسة قوات الأمن لإساءة المعاملة البدنية والتعذيب، وأوضاع السجون المتردية، وقيوداً حكومية على حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات. وقامت السلطات باحتجاز صحفيين وأصحاب مدونات بسبب انتقادهم للجيش. وكانت الحكومة السابقة قد قيدت حرية الإنترنت بشدة عندما قطعت الاتصال بشبكات الاتصال في ذروة التظاهرات المناهضة لحكومة مبارك. وبعد الثورة، استخدمت قوات الأمن، بما في ذلك الشرطة العسكرية، القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين وقامت تحديداً بمضايقة المتظاهرين من الإناث. واستمرت السلطات في فرض قيود تعجيزية على قيام غير المسلمين

بإنشاء أماكن العبادة أو ترميمها، وكان غير المسلمين هدفاً للعنف الحكومي والمجتمعي. كما استمرت الحكومة في إطلاق النار على المهاجرين الأفارقة الذين يحاولون عبور صحراء سيناء في طريقهم إلى إسرائيل. وكان العنف الأسري والتمييز المجتمعي ضد النساء منتشرين على نطاق واسع.

حصانة الرسميين كانت مشكلة. وفي حالات نادرة، مثل حادثة مقتل خالد سعيد في يونيو/حزيران 2010 التي أثارت اهتماماً واسعاً، اتخذت الدولة خطوات لمقاضاة قوات الأمن.

القسم 1. احترام السلامة الشخصية لفرد، بما في ذلك عدم تعريضه لما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

كان هناك الكثير من التقارير التي تفيد بأن الدولة أو ممثليها قاموا بعمليات قتل تعسفية أو غير مشروع. وكان قطاع الأمن الوطني والشرطة القومية الوحدتين المتورطتين في أغلب الأحيان في حالات الوفاة المزعومة أثناء الاعتقال. وقد وجهت إلى قوات الأمن المركزي التابعة لوزارة الداخلية وإلى الشرطة العسكرية اتهامات تتعلق بالخسائر في الأرواح والإصابات المتصلة بالاستخدام المفرط لقوة أثناء التظاهرات.

ووردت تقارير تفيد بأن عناصر من قطاع الأمن الوطني قامت في 4 أو 5 يناير/كانون الثاني، بتعذيب الناشط السلفي سيد بلال حتى الموت. وقد حدثت وفاة بلال خلال 24 ساعة من اعتقاله في 4 يناير/كانون الثاني بزعم ضلوعه في عملية تججير كنيسة القديسين في الإسكندرية في 1 يناير/كانون الثاني. وادعت قوات الأمن بأن الشاب البالغ من العمر 31 عاماً توفي من جراء أزمة قلبية أثناء استجوابه، ولكن التقارير أفادت بأن الصور الفوتوغرافية لجسمه كشفت عن آثار لتعذيب. وقال أفراد من عائلة بلال إن السلطات هددتهم بالاعتقال إذا لم يتوقفوا عن التحدث إلى وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، أمر قاض بالإسكندرية خمسة من عناصر قطاع الأمن الوطني بالمثل أولى أمام القضاء لمحاكمتهم على خلفية مقتل بلال. إلا أن المحاكمة لم تكن قد بدأت لدى حلول نهاية العام، ولم يكن هناك سوى واحد فقط من العناصر الخمسة المتهمين قيد الاعتقال.

وحسب إحصائيات وزارة الصحة، أسفرت الصدامات بين قوات الأمن والبلطجية والمتظاهرين عن مقتل أكثر من 930 من المتظاهرين أثناء الأحداث الرئيسية في يناير/كانون الثاني، وفبراير/شباط، وأكتوبر/تشرين الأول، ونوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول. وحدثت حالات وفاة عندما استخدمت قوات الأمن قوة غير متناسبة لتفريق المتظاهرين من الميادين العامة، وقد شمل ذلك استخدام كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع و/أو الرصاص المطاطي. وقد أبلغ الأطباء الذين يعالجون المصابين والنشطاء والمنظمات غير الحكومية، عن حالات وفاة ترجمت عن استخدام ذخيرة حية، رغم أن الحكومة قد نفت بشكل متواصل استخدام الذخيرة الحية، واتهمت بدل ذلك "مُدنسين" مجولي الهوية. وفي بعض الحالات، قام المتظاهرون بإلقاء الحجارة أو قنابل المولوتوف على قوات الأمن.

وهناك أدلة بالفيديو للتظاهرة التي قام بها المسيحيون الأقباط في 9 أكتوبر/تشرين الأول، تصور بشكل واضح ناقلات جنود مصفحة تدهس مدنيين عزلاً. وفي تلك القضية، ألقى الجيش باللائمة على جنود "شديدي الاضطراب" كانوا خائفين على حياتهم نظراً للتجمعات الضخمة والعنيفة، وأعلن أنه قد بدأ في محاكمة ثلاثة من الجنود بتهمة القتل غير المعتمد على خلفية تصرفاتهم في 9 أكتوبر/تشرين الأول. وفي

27 ديسمبر/كانون الأول، قامت المحكمة العسكرية التي تتولى النظر في القضية بارجاء المحاكمة مؤقتا حتى يتسعى جمع مزيد من الأدلة واستجواب شهود إضافيين.

وكانت المحاكمات التي بدأت في 1 أغسطس/آب لا تزال مستمرة لدى حلول نهاية العام لتقرير مسؤولية الرئيس آنذاك حسني مبارك ووزير الداخلية آنذاك حبيب العادلي وستة من المتهمين معه بوزارة الداخلية عن حوادث الوفاة التي حدثت خلال النظاهرات في شهر يانوي/كانون الثاني وفبراير/شباط.

وكانت هناك تطورات خلال العام في إحدى القضايا البارزة من عام 2010. ففي 26 ديسمبر/كانون الأول، استأنف مكتب المدعي العام حكما أصدرته محكمة جنائية بالاسكندرية على الشرطيين محمود صالح وعوض إسماعيل بالسجن لمدة سبع سنوات لقتلهم خالد سعيد في يونيو/حزيران 2010، وذلك على أساس أن الحكم بالسجن لمدة سبع سنوات يعتبر متساهلا للغاية. وكان تشريح حكومي للجثة قد خلص إلى أن سعيد قد مات من الاختناق أثناء محاولته بلع كيس يحتوي على مخدر الحشيش. إلا أن محكمة الإسكندرية أمرت، في 28 أغسطس/آب، لجنة تحقيقات الطب الشرعي الحكومية بإعادة فحص نتائج الطب الشرعي الرسمية بعد أن أشارت نتائج طب شرعي مستقلة قدمتها أسرة سعيد إلى أنه قد عُذِّب وأن كيس الحشيش قد وضع في فمه بعد وفاته.

بـ- الاختفاء

حسب تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعام 2011 الذي وضعه الفريق العامل المعنى بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، كانت هنالك 41 حالة اختفاء لا تزال معلقة لم يتم التوصل إلى قرار بشأنها. ولم تبذل الحكومة أية جهود للحلولة دون وقوع هذه الأحداث أو التحقيق فيها. وادعت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بأن هناك مئات وربما ألفاً من الحالات غير المبلغ عنها لمواطنين اختلفوا في مراكز الاحتجاز العسكرية أثناء الثورة وبعدها. وقد أصررت الحكومة على أنه تم إطلاق سراح كل الذين تم احتجازهم أثناء الثورة. وقال بعض المُفرج عنهم إن الجيش اتهمهم بأنهم جواسيس أجانب وقام بتعذيبهم.

في 13 أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، قام أشخاص ينتمون إلى "جهاز أمني"، وفقاً لما ادعى، باختطاف الطبيب أحمد عاطف، منسق إضراب لنقابة الأطباء، واستجوبوه لمدة ثلاثة أيام في مكان غير معروف قبل الإفراج عنه.

جـ. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر دستور عام 1971، وكذلك الدستور المؤقت، إلحاد "الأذى البدنى أو المعنوى" بالأشخاص المعتقلين أو المحتجزين، إلا أن القانون لم يتطرق إلى إساءة المعاملة العقلية أو النفسية، وإساءة معاملة الأشخاص الذين لم يتم إتهامهم رسمياً، أو إساءة المعاملة لأسباب غير الحصول على اعتراف. وتقوم الشرطة وقوات الأمن وحراس السجون في كثير من الأحيان بتعذيب السجناء والمحتجزين والإساءة إليهم.

وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية بأن عناصر قطاع الأمن الوطني والشرطة والجيش استخدمت التعذيب لانتزاع معلومات من المحتجزين. وادعى المتهمون فيمحاكمات عديدة بأن الشرطة عذبتهم أثناء الاستجواب. وقد وردت تقارير مفادها أن عناصر الشرطة وقطاع الأمن الوطني استخدمت، قبل الثورة وبعدها، أساليب مثل نزع ملابس الضحايا وعصب العينين، وتعليقهم من المعصمين والكاحلين في

أوضاع ملتوية أو تعليقهم من السقف أو إطار الباب بحيث بالكاد تلامس أقدامهم الأرض، أو ضربهم بقضبة اليد أو السيط أو القضبان الحديدية أو غيرها من الأدوات، أو استخدام الصعق الكهربائي، أو غمرهم بالماء البارد، أو حرمانهم من النوم، أو الاعتداء جنسياً عليهم، بما في ذلك اللواط. ووردت تقارير تفيد بأن مسؤولي الأمن قاموا إما بالاعتداء جنسياً على بعض المعتقلين أو بتهدیدهم باغتصابهم أو اغتصاب أفراد من أسرهم. وقد أحبط عدم وجود السجلات المكتوبة، التي يفرض القانون وضعها، لدى الشرطة فعلياً عمليات التحقيق.

في 9 مارس/آذار، وفقاً لمنظمة العفو الدولية وغيرها من المصادر، احتجزت الشرطة العسكرية بحسب ما ذكر 17 امرأة كن يتظاهرن في ميدان التحرير، و قامت بضربهن واستخدام الصعق الكهربائي عليهن، ثم جررت سبعاً منها من ملابسهن وقامت بتقطيعهن والاعتداء عليهن جنسياً من خلال "فحص العذرية" القسري. وفي 11 مارس/آذار، قامت محكمة عسكرية بمحاكمة النساء بتهمة السلوك غير السوي وتخرير الممتلكات وإعاقة حركة السير ثم أصدرت على بعضهن أحكاماً مع وقف التنفيذ. وفي حين نفت الحكومة ادعاءات "فحص العذرية"، قام أحد كبار الجنرالات المصريين في شهر مايو/أيار بتأكيد حدوثها في مقابلة أجريت معه، قائلاً إن الشرطة العسكرية قامت بفحص العذرية لحماية الجيش من اتهامه بالاغتصاب. وأفادت سميرة إبراهيم، التي رفعت قضية ضد الجيش للانتهاكات المدعى بها، بأنها تلقت تهديدات تلفونية بالاغتصاب أو القتل. وفي 27 ديسمبر/كانون الأول، أفاد الجيش بأنه يقوم بالتحقيق مع طبيب يعمل بالجيش على خلفية الفحوصات.

في 17 أكتوبر/تشرين الأول، زعم أن قوات الأمن عذبت عصام علي عطا حتى الموت بعد أن عثرت بحوزته على بطاقة هاتف نقال (شريحة موبайл)، وكان عطا يقضي عقوبة بالسجن لمدة عامين بسجن طره بالقاهرة لقيامه "بالملاعبة على شقة بطريقة غير مشروعة". والدة عطا، التي ذكرت في مقابلة مع إحدى وسائل الإعلام المحلية أنها شهدت التعذيب أثناء زيارتها لابنها، أخبرت الشرطة أن حارس السجن قاموا بتشغيل خرطوم مياه وأدخلوه بالتناوب في فم عطا وشرجه. ولم تقم الشرطة بالتحقيق في الادعاء وأفادت بأن عطا قد توفي من جراء ابتلاع مخدرات.

كما أشار أحد التقارير الإعلامية إلى محاولة من جانب الحكومة للقيام عمداً بإدخال شخص سليم العقل إلى مصحة للمصابين بأمراض عقلية. ففي 23 أكتوبر/تشرين الأول، ادعت تقارير صحفية أكد صحتها أفراد من الأسرة بأن محكمة عسكرية حولت صاحب المدونة المحتجز مايكل نبيل سند إلى مصحة للأمراض العقلية بالقاهرة. وقد ذكر أن المصحة رفضت قبوله فيها ونشرت بياناً يشير إلى أن تحويله إليها تم لأغراض سياسية.

وفي 21 يونيو/حزيران، شكل المدعي العام لجنة من ثلاثة قضاة لمراجعة شكوى التعذيب التي قدمت بعد الثورة والتحقيق فيها. ولدى حلول نهاية العام، لم يكن من الواضح ما إذا كانت اللجنة تقوم بعملها.

أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز

لقد ظلت أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز بالبلد قاسية. ووفقاً للمرأقبين التابعين للمنظمات غير الحكومية الدولية، كانت زنزانات السجون مكتظة، وكان هناك افتقار إلى الرعاية الصحية، والمرافق الصحية الملائمة، والطعام، والماء النظيف، والتهدئة الملائمة. وقد ظل مرض السل منتشرًا على نطاق واسع. وكانت التدابير الخاصة بمراقبة درجة الحرارة والإضاءة غير كافية. وكانت إساءة المعاملة والاعتداءات شيئاً معتاداً،

خاصة على القصرين المحتجزين في مراكز احتجاز البالغين، كما كان الحراس يعاملون السجناء بوحشية. وقال مسؤولو وزارة الداخلية إن الوزارة قد بدأت في ترميم السجون بعد الثورة.

وقد نتج عن أحداث الشغب في السجون أثناء الثورة إطلاق سراح أو هروب ما يقارب 23,000 سجين ومقتل 189 على الأقل. ووفقاً للمراقبين التابعين للمنظمات غير الحكومية، قام الحراس بقتل ما يزيد عن 100 سجين وإصابة المئات غيرهم في الفترة ما بين 29 يناير/كانون الثاني و20 فبراير/شباط.

وقد كان هناك ما يقارب 66,000 سجين. ولم يكن يتم فصل القصر دائمًا عن البالغين. وكان يتم أحياناً احتجاز المعتقلين بانتظار المحاكمة مع المساجين المدانين. وكانت أوضاع سجون النساء أفضل نسبياً من أوضاع سجون الرجال. ولم تتوفر معلومات عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت خطوات لتحسين عملية الاحتفاظ بسجلات أو استخدام بدائل عن السجن للحكم على منتهى القوانين غير المستخدمين للعنف.

وينص قانون العقوبات على السماح بالزوار بشكل معقول. إلا أن المراقبين التابعين للمنظمات غير الحكومية وأقارب السجناء أفادوا بأن الحكومة كانت تمنع أحياناً الزوار من زيارة السجناء. وكان مسموماً للسجناء بممارسة الشعائر الدينية. وقد سمحت السلطات للسجناء بتقديم شكوى إلى السلطات القضائية بدون رقابة، كما سمحت لهم بطلب التحقيق في الظروف غير الإنسانية المزعومة. غير أن المراقبين التابعين للمنظمات غير الحكومية قالوا إن السجناء كانوا يعذبون عن ذلك أحياناً لخوفهم من انتقام مسؤولي السجن. وعلاوة على ذلك، كان من النادر أن تقوم السلطات بالتحقيق في هذه الادعاءات.

وقد سمحت الحكومة بعدد قليل من مراقبين حقوق الإنسان المستقلين بزيارة بعض السجون ومرافق الاحتجاز خلال العام، ولكن معظمها ظل مغلقاً أمام الجمهور. وبمقتضى القانون، استمر المدعى العام في التفتيش على السجون المدنية الاعتبادية. أما مراكز الاحتجاز الخاصة بقطاع الأمن الوطني فكانت مستثنية من عمليات التفتيش. وفي 17 أغسطس/آب، قام وقد من المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو مجلس شبه حكومي، بزيارة سجن طره بالقاهرة، حيث كانت السلطات تحتجز أبني الرئيس السابق مبارك وبعض أعيانه. وأفاد الوفد بأن السجناء البارزين لم يكونوا يتمتعون بمزايا خاصة وأن المستشفى كان يوفر الخدمات الأساسية فقط. وقد أشار الوفد أيضاً إلى أن السجناء طلبو ساعات أطول للترفيه، والسامح لهم بالصلاة في مسجد السجن، والمزيد من المكالمات الهاتفية. وقد اعتبر المجلس القومي لحقوق الإنسان نفسه بمثابة أمين للمظالم ويعمل نيابة عن السجناء، إلا أنه لم يكن هناك أمين مظالم رسمي حكومي.

د - الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر دستور عام 1971، وكذلك الدستور المؤقت، الاعتقال والاحتجاز التعسفي. إلا أن الشرطة وعناصر قطاع الأمن الوطني وقوات الجيش، مارست مثل هذه الأنشطة، وذلك قبل مظاهرات يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط وأثناء هذه المظاهرات وبعدها، بما في ذلك عمليات احتجاز واسعة النطاق بدون توجيه لهم شملت المئات من الأشخاص.

دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تسيطر وزارة الداخلية على الشرطة الوطنية التي تعمل في المدن الكبيرة والمحافظات، وعلى قطاع الأمن القومي الذي تم إنشاؤه في 15 مارس/آذار بعد أن أعلنت الحكومة حل جهاز مباحث أمن الدولة الذي يقوم

بالتقيقات، وعلى قوات الأمن المركزي الذي يحافظ على النظام العام. وتضطلع عناصر قطاع الأمن القومي وقوات الأمن المركزي بمسؤولية إنفاذ القانون على المستوى الوطني وتوفير الأمن للبنية التحتية والمسؤولين المحليين والأجانب البارزين. وتعمل أيضاً على المستوى الوطني أجهزة لإنفاذ القانون ذات مهمة أحادية، مثل شرطة السياحة والآثار والإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

وكانت قوات الأمن تعمل، قبل 25 يناير/كانون الثاني، تحت إمرة سلسلة قيادة مركبة. وقد كانت هذه القوات تعمل بالتناغم مع شبكة كبيرة من المخبرين الرسميين وغير الرسميين، وكانت تُعتبر بشكل عام فاعلة في مكافحة الجريمة والإرهاب والحفاظ على النظام العام. وقد فقدت وزارة الداخلية أثناء الثورة قدرة تنظيمية كبيرة. أما عناصر الشرطة وقطاع الأمن القومي وقوات الأمن المركزي العاملة بعد الثورة، فلم تكن تُعتبر كفؤة بشكل عام في الحيلولة دون وقوع الجرائم والتحقيق فيها والحفاظ على النظام العام. وأصبحت القوات المسلحة المصرية، التي كانت في السابق مسؤولة فقط عن الأمان الخارجي، مسؤولة بشكل أساسي عن الأمان الداخلي في المناطق الحضرية. وخلال العام، بدأت الشرطة الوطنية بشكل بطيء في استعادة مسؤوليتها عن مهام أساسية مثل توجيه حركة المرور، كما استرد قطاع الأمن القومي بعض القدرة على القيام بمهام المباحث، ولكن وتيرة الجرائم البسيطة والعنيفة ارتفعت. وخلال التظاهرات، التي كانت تحدث بشكل متكرر طيلة العام، كانت قوات الأمن المركزي والشرطة العسكرية هي المسؤولة بشكل عام عن الحفاظ على النظام.

وكان الإفلات من العقوبة مشكلة كبيرة. وقد اهتمت قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة والترهيب في الكثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، قتلت الشرطة العسكرية وعصابات بطجية مدنيين، في 9 أكتوبر/تشرين الأول، حوالي 25 شخصاً وأصابت ما يقارب 330 آخرين خلال مظاهرة بالقاهرة قام بها مسيحيون أقباط. وقد فشلت قوات الأمن أيضاً في الحيلولة بشكل فاعل دون أحداث تتعلق بالعنف المجتمعي والاستجابة لها، بينما الهمجات الغوغائية التي تمت في 9 سبتمبر/أيلول على السفارة الإسرائيلي وغيرها من المنشآت الدبلوماسية. ولم تكن هنالك آليات داخلية أو خارجية منهجية أو فعالة للتحقيق في خروقات قوات الأمن، رغم أن الحكومة كانت تحقق من وقت لآخر في حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتلاحقها قضائياً. فعلى سبيل المثال، حكمت محكمة جنایات بالقاهرة، في 23 مايو/أيار، غيابياً على ضابط الشرطة محمد محمود عبد المنعم بالإعدام لقتله 20 متظاهراً في 28 يناير/كانون الثاني. إلا أن السلطات لم تكن قد اعتقلت عبد المنعم لدى حلول نهاية العام. وقد عكف وزير الداخلية طيلة العام على إعادة تكليف بعض الموظفين وقبول استقالة آخرين في محاولة للاستجابة للمطالبة الشعبية بإصلاح الوزارة.

إجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز

قامت الحكومة باعتقال واحتجاز أشخاص بمقتضى قانون الطوارئ وقانون القضاء العسكري وقانون العقوبات، ويسنح كل من هذه القوانين سلطات واسعة للحكومة. وكانت هذه النظم القانونية الثلاثة كلها مطبقة في ذات الوقت. قبل الثورة، كانت معظم القضايا تُحاكم بمقتضى قانون العقوبات.

وفي سبتمبر/أيلول، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن تطبيق قانون الطوارئ سيستمر حتى شهر يونيو/حزيران 2012، وقام بتعديل القانون ليشمل مخالفات مثل "الهجوم على حرية العمل"، و"إعاقة حركة المرور أو إغلاق الطرق"، و"نشر أو إذاعة أخبار كاذبة وإشاعات بشكل متعمد". ويحيز قانون الطوارئ الاعتقال بدون مذكرة توقيف وحجز الأشخاص بدون توجيه تهمة لمدة تصل إلى 30 يوماً، يجوز بعدها للمحتجز أن يطلب بجلسة استماع ليطعن في قانونية أمر الاعتقال. ويجوز للمحتجز بعد ذلك إعادة تقديم طلب

للمحكمة لعقد جلسة استماع مرة واحدة كل شهر، إلا أنه لا يوجد حد لفترة الاحتجاز إذا ما ظل القاضي مؤيداً لصلاحية أمر الاحتجاز أو إذا لم يقم المحتجز بممارسة حقه في طلب جلسة الاستماع، ولا توجد إمكانية لإطلاق السراح بكفالة. وبالرغم من أن قانون الطوارئ ينص على الحصول على محام، وإذا كان الشخص معوزاً يتم توفير محام بواسطة الدولة، إلا أن الكثير من المحتجزين ظلوا بمعزل عن العالم الخارجي في مراكز الاحتجاز التابعة لأمن الدولة بدون تواصل مع أفراد أسرهم أو مع محامين قبل تحويل قضيابهم إلى المحاكمة، كما تعرض بعضهم للتعذيب أثناء الاحتجاز.

واعتباراً من 28 يناير/كانون الثاني، ألغت الحكومة قانون القضاء العسكري، وكان ذلك في البداية بدلاً عن قانون العقوبات ثم أصبح يطبق بالإضافة إلى قانون العقوبات. ويسمح قانون القضاء العسكري باعتقال أفراد الجيش والمدنيين المتهمين بجرائم عادلة على المخالفات المرتكبة ضد القوات المسلحة وتلك التي "تمس بالأمن الوطني". ويصدر القضاة العسكريون مذكرات التوفيق ويجوز احتجاز المعتقلين لمدة تصل إلى 60 يوماً على ذمة التحقيق بدون توجيه تهمة. ولا يوجد نظام كفالة في نظام القضاء العسكري. وينص القانون على حق الاستعانة بمحام وتوفير محام بواسطة الدولة إذا كان الشخص معوزاً، إلا أنه لا يتم تطبيق هذه الأحكام دائمًا على أرض الواقع. كما لم يكن يتم في كثير من الأحيان إطلاع المحتجزين على التهم الموجهة إليهم حتى موعد محاكمتهم، الذي يكون عادة خلال أيام من اعتقالهم.

وكانت الاعتقالات التي تتم بمقتضى قانون العقوبات تحدث علانية وبموجب مذكرات توقيف يصدرها مدعي عام أو قاض. ويجب على المدعي العام أن يوجه التهم خلال 48 ساعة من الاعتقال وإلا يتم الإفراج عن المشتبه به. ولم يكن يتم في بعض الأحيان، إطلاع المحتجزين بشكل فوري عن التهم الموجهة إليهم. ويجوز للسلطات أن تاحتجز مشتبهاً به لمدة لا تتجاوز ستة شهور بينما تقوم بالتحقيق في القضية. وكان هناك نظام معمول به للكفالة بالنسبة للأشخاص المحتجزين بمقتضى قانون العقوبات. وكان للمتهمين بالجرائم الجنائية الحق في الاستعانة بمحام فوراً بعد اعتقالهم والاتصال بأفراد الأسرة إن أذنت المحكمة بذلك. كما أن المحكمة ملزمة بتوفير محامين على حساب الدولة للمتهمين المعوزين. أما في الممارسة العملية، فكثيراً ما كان المتهمون يواجهون عوائق إدارية ولم يكن بمقدورهم الاتصال بشكل منتظم بالمحامين أو التمتع بزيارة الأسرة.

الاعتقال التعسفي: كان الاعتقال التعسفي يحدث بصورة منتظمة خلال العام، وكثيراً ما كان يحدث في محيط التظاهرات الضخمة. فعلى سبيل المثال، بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني، اعتقلت عناصر من جهاز الأمن الوطني مدير التسويق لشركة جوجل بالشرق الأوسط والناشط السياسي وائل غنيم، الذي أنشأ في صيف عام 2010 صفحة على موقع "فيسبوك" (FACEBOOK) استخدמה الناشطون لتنسيق المظاهرات. وقام رجال الأمن الوطني بتكييل يديه وعصب عينيه واحتجزوه بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 12 يوماً قبل الإفراج عنه بدون توجيه تهم إليه. وقد أصبح غنيم رمزاً للثورة عندما تحدث علناً عن تجربته.

وكانت السلطات تقوم أحياناً، أثناء المظاهرات طيلة العام، باحتجاز واستجواب صحفيين محليين ودوليين من يغطون المظاهرات. فعلى سبيل المثال، في 6 فبراير/شباط، احتجز جنود مراسل فضائية الجزيرة باللغة الإنجليزية أيمن محي الدين وكبلوا يديه واستجبوه لمدة تسع ساعات.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان الاحتجاز السابق للمحاكمة مشكلة أثناء العام. فقد كان يتم أحياناً وضع المحتجزين بانتظار المحاكمة مع السجناء المدنيين، كما كان قانون الطوارئ وقانون القضاء العسكري

يسمحان بفترات طويلة من الحجز السابق للمحاكمة بدون نظام كفالة وبدون تطبيق منهجي لأحكام القانون التي تفرض السماح بالاستعانة بمحام. وقد كان تراكم وتكدس القضايا غير المنجزة في المحاكم الجنائية مشكلة قبل الثورة وبعدها، وساهم ذلك أيضاً في إطالة فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة.

هـ- الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص دستور عام 1971 والدستور المؤقت على القضاء المستقل، ولكن القضاء ظل خاضعاً في الممارسة الفعلية، قبل الثورة وبعدها على حد سواء، لنفوذ السلطة التنفيذية والفساد. وينص الدستوران على استقلالية القضاة وحصانتهم ويحظر تدخل السلطات الأخرى في ممارسة مهامهم القضائية. وبشكل عام، احترمت الحكومة أوامر المحاكم في القضايا غير السياسية.

وبعد الثورة، حلت المحاكم العسكرية في البداية محل المحاكم الجنائية المدنية ثم عملت بعد ذلك معها. وفي 10 سبتمبر/أيلول، وسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانون الطوارئ وحلت محكمة أمن الدولة العليا محل المحاكم العسكرية في القضايا التي لا تنطوي على مخالفات لنظام القضاء العسكري. وقد عملت المحكمة مع المحاكم الجنائية المدنية وكانت تُستخدم لمحاكمة الجرائم العادلة والمخالفات التي تتعلق بالأمن.

إجراءات المحاكمة

يعتبر المتهم بريئاً قانونياً حتى تثبت إدانته في أنظمة المحاكم الثلاثة، رغم أن إجراءات المحاكم العسكرية كانت في الممارسة العملية تضع افتراض البراءة هذا موضع تساؤل. وليس هناك نظام محففين. وتكون المحاكمات الجنائية المدنية علنية عادة، رغم أنه يتوجب على المراقبين الحصول على موافقة الحكومة لحضور الجلسات. أما المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة فليست مفتوحة للجمهور. ويحق للمتهمين الاستعانة بمحام في المحاكم المدنية، كما تقوم الحكومة بتوفير محام إذا لم يكن بمقور المتهم تحمل تكاليف المحامي. ويحق للمتهمين في المحاكم العسكرية الاستعانة بمحام إلا أنهم كثيراً ما كانوا يمنعون من الاتصال بمحام في الوقت المناسب كما كانوا يمنعون تماماً أحياناً من الاستعانة بمحام. ويحق أيضاً للمتهمين في محكمة أمن الدولة العليا الاستعانة بمحام. ويجيز القانون للمتهمين، في الأنظمة الثلاثة، استجواب الذين يشهدون ضدهم وتقديم شهود وأدلة لصالحهم، كما يمنح القانون الحق للمتهمين ومحاميهم بالاطلاع على الأدلة الموجودة في حوزة الحكومة.

ويتمتع المتهمون، في المحاكم المدنية والعسكرية على السواء، بحق الاستئناف حتى محكمة النقض. وتخضع الأحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية لمصادقة رئيس الجمهورية. ويتعين أن يصادق كل من الرئيس ومفتى الجمهورية على جميع الأحكام بالإعدام. وفي حين أن الأحكام التي تصدرها محكمة أمن الدولة العليا غير قابلة للاستئناف، إلا أنه يجوز للرئيس تعديل هذه الأحكام أو إلغاءها. ورغم أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يصادق على أحكام بعد أن قدم الرئيس استقالته، إلا أنه ألغى أحكاماً وأصدر قرارات بالعفو.

وقد ذهب محامون ومنظمات غير حكومية إلى القول إن محاكمات المحاكم العسكرية لا ترقى بالمعايير الأساسية للمحاكمة العادلة، نظراً لكون محكمة المتهمين كانت تستغرق ساعات فقط في الكثير من الأحيان، ولكونهم كانوا كثيراً ما يحاكمون في مجموعات، وأحياناً بدون الاستعانة بمحامين. وفي 5 سبتمبر/أيلول، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأنه في الفترة ما بين 28 يناير/كانون الثاني و 29 أغسطس/آب قامت المحاكم العسكرية بمحاكمة 11,879 مدنياً وأدانت 8,071 منهم، وكان هناك 1,225 إدانة في انتظار

المصادقة عليها. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، عفا المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن 334 من المدانين. وفي إحدى القضايا، في 2 مارس/آذار، وفقاً لتقارير منظمات غير حكومية، حكمت محكمة عسكرية على المتظاهر عمرو البشير بالسجن لمدة خمس سنوات بعد محاكمة استمرت أقل من خمس دقائق وتمت بدون وجود محام. وكان البشير لا يزال قابعاً في السجن لدى حلول نهاية العام.

السجناة والمحتجزون السياسيون

قدّرت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناة بأن الحكومة كانت تحتجز قبل الثورة عدداً يصل إلى 4000 شخص في الاعتقال الإداري، بناءً على قانون الطوارئ، بدون توجيه لهم أو تقديمهم للمحاكمة. ويُزعم أن معظم هؤلاء المحتجزين كانوا أعضاء في المجموعات الإسلامية المتطرفة وتم اعتقالهم في التسعينات. ولم تسمح الدولة للمنظمات الإنسانية الدولية بالاتصال بشكل منتظم بالمحتجزين. وبعد الثورة، ادعت الحكومة أنها كانت قد أفرجت لدى حلول نهاية العام عن الآلاف من المحتجزين السياسيين، بمن فيهم أشخاص تم اعتقالهم قبل الثورة وأثناءها (انظر القسم 1.د.). وجادلت المنظمات غير الحكومية بأن المئات من السجناة السياسيين ظلوا قابعين في السجون.

الإجراءات القضائية المدنية والانتصاف

كان يحق للأفراد اللجوء إلى المحاكم المدنية لرفع قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقد رفعوا مثل هذه القضايا أثناء العام. إلا أن المحاكم لم تكن مستقلة تماماً وقد أظهرت تحيزاً في بعض القضايا البارزة من الناحية السياسية.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة لفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

ينص دستور عام 1971 والدستور المؤقت على خصوصية المنزل والمراسلات والمكالمات الهاتفية وغيرها ذلك من وسائل الاتصال. إلا أن قانون الطوارئ، الذي ظل سارياً بعد الثورة، يعطى البنود الدستورية المتعلقة بالحق في الخصوصية، وقد استخدمته الحكومة للحد من هذه الحقوق. وبمقتضى قانون الطوارئ، يُسمح للحكومة بتجاهل الحماية الدستورية لخصوصية الاتصالات والمنازل الشخصية. ويخلّ قانون الطوارئ الحكومة التنصت على المكالمات الهاتفية واعتراض المراسلات البريدية وتقطيع الأشخاص أو الأماكن بدون ذكره تقطيع. وعندما أجهزة الأمن، قبل الثورة وبعدها، إلى وضع النشطاء السياسيين والمخبرين المشتبه بهم والصحفين والأجانب والكتاب تحت المراقبة، قامت بفحص مراسلاتهم وسجلاتهم المصرفية، كما قامت بتقطيعهم وتقطيع منازلهم ومصادرتهم ممتلكات شخصية خاصة بهم. كما استخدمت الأجهزة الأمنية أيضاً نظام المخبرين بشكل مكثف.

في مساء 14 فبراير/شباط، وفقاً لمحام يعمل في مجال حقوق الإنسان ويمثل أسر الأشخاص الذين قتلوا أثناء الثورة، اقتحم أفراد من الأمن مكتبه. وقد كان نائماً هناك وسمع حارس البناء يكشف عن موقع مكتبه. وعندما حاولت قوات الأمن الدخول، واجه المحامي الرجل الذين فروا بعد ذلك قائلين بأنهم كانوا يبحثون عن مكتب آخر.

وفي 26 سبتمبر/أيلول، قال محام آخر لحقوق الإنسان إن عناصر من أجهزة الأمن اقتحمت مكتبه بالقوة في ذلك اليوم وفتشت جهاز الكمبيوتر الخاص به وملفات الأوراق بحثاً عن معلومات ضريبية تجرّمه.

كما كانت هناك تقارير، قبل الثورة وبعدها، تشير إلى قيام موظفين حكوميين بتهديد أفراد أسر النشطاء، بما في ذلك التهديد بالاعتداء الجنسي على الإناث من أقارب النشطاء. وفي 20 سبتمبر/أيلول، اتهم مارك نبيل ، شقيق صاحب المدونة السجين مايكل نبيل سند، الشرطة بتهديه في ذلك اليوم بالسجن بسبب نشاطه العلني دفاعاً عن شقيقه.

القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما في ذلك:

أ. حرية التعبير والصحافة

حالة حرية التعبير وحرية الصحافة

ينص دستور عام 1971 والدستور المؤقت على حرية التعبير وحرية الصحافة. إلا أن الحكومة قيدت هذه الحقوق جزئياً من خلال المضايق وفرض الرقابة والاعتقالات وعمليات الاحتجاز، تارة بموجب قانون الطوارئ وتارة أخرى بموجب أحكام قانون العقوبات التي تحظر التحرير أو التمييز.

حرية التعبير: جاهر المواطنون بشكل عام بأرائهم حول طائفة واسعة من المواضيع السياسية والاجتماعية، بما في ذلك موضوع الثورة والانتقال السياسي الذي نتج عنها. وقد واجه المواطنون بعد الثورة المضايقات بشكل أساسي لدى توجيههم انتقادات مباشرة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو الجيش، وقد أشار الكثيرون إلى ممارستهم الرقابة الذاتية في هذه المسألة. وقام المواطنون قبل الثورة وبعدها بتوجيه انتقادات حادة إلى كبار الموظفين الحكوميين وسياساتهم في الصحافة المستقلة ومحطات التلفزيون الفضائية ووسائل الإعلام الاجتماعية. في 30 مايو/أيار، استدعي المدعي العام العسكري صاحب المدونة والناشط حسام حملاوي ومقدمة البرامج التلفزيونية ريم ماجد لاستجوابهما بخصوص تصريحات انتقادية أدلى بها حملاوي في برنامج ريم حول موضوع قيام الشرطة العسكرية بتعذيب النشطاء المحتجزين. ولم يقم المدعي العام بتوجيه تهم رسمية إلى حملاوي أو ريم ماجد. وفي 10 مايو/أيار، أحالت جامعة القاهرة 13 طالباً إلى المحاكمة بتهمة التشهير بعد أن نظموا اعتصامات تطالب بتنحية رئيس الجامعة. وقد قامت إحدى المحاكم بتعليق هذه التهم ثم رفضتها في أواخر العام.

حرية الصحافة: كانت وسائل الإعلام المطبوعة والمبثوثة المستقلة نشطة وعبرت عن طائفة واسعة من وجهات النظر حول المسائل السياسية والاجتماعية، باستثناء النقد المباشر للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أو الجيش. هذا، ويحكم قانون العقوبات وقانون الصحافة والمطبوعات القضايا المتعلقة بالصحافة. وقد أصدرت الحكومة بعد الثورة تراخيص للكثير من المحطات التلفزيونية والصحف المستقلة. وواصل معظم نفس وسائل الإعلام التي تملكها الدولة العمل.

وكانت الحكومة مسيطرة على ترخيص الصحف وطبعتها وتوزيعها، ويشمل ذلك الصحف المستقلة وتلك التابعة لأحزاب المعارضة. ويقصر الدستور ملكية الصحف على الكيانات القانونية العامة أو الخاصة والهيئات الاعتبارية، والأحزاب السياسية.

وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات الرسمية لفرض رقابة على محطات التلفزيون الفضائية. وفي 7 سبتمبر/أيلول، أصدرت وزارة الإعلام توجيهات إلى الهيئة العامة للاستثمار، التي تصدر التراخيص

لمحطات التلفزيون الفضائية، بالتوقف عن إصدار التراخيص وأعلنت أنها سوف تغلق القوات الفضائية غير المرخصة وتتخذ إجراءات قانونية بحق المحطات التي تهدد الأمن القومي. وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول، أخطرت الهيئة العامة للاستثمار محطات التلفزيون الفضائية المحلية خطياً بأنه يتوجب عليها عدم انتقاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي 11 سبتمبر/أيلول، أجبرت السلطات قناة "الجزيرة مباشر" (Al Jazeera Live) – التي كانت تبث برامجها في البلد منذ شهر فبراير/شباط – على التوقف عن البث، وذلك في أعقاب تغطية القناة لأنباء الهجوم الغوغائي على السفارة الإسرائيلية، واحتجزت أحد موظفي القناة لرفضه تسليم مستندات. وقالت السلطات إن الشركة التي توفر لقناة "الجزيرة مباشر" الوصلة التي تمكناها من البث على الأقمار الصناعية كانت شركة غير مرخصة. وقد ادعى رئيس القناة أن القناة كانت قد تقدمت بطلب تخويل بالبث بتاريخ 20 مارس/آذار وأن وزارة الإعلام أكدت لهم أن بإمكانهم مواصلة العمل حتى تصدر الوزارة الترخيص. وفي 29 سبتمبر/أيلول، قام رجال شرطة بملابس مدنية بمداهمة قناة الجزيرة مباشر مرة ثانية، وصادروا كاميرا وجهاز كمبيوتر محمول ومعدات أخرى. وكانت القناة لا تزال مستمرة في البث لدى حلول نهاية العام.

العنف والمضايقة: ذكرت لجنة حماية الصحفيين أن اثنين من الصحفيين قتلوا أثناء تغطيتهم للمظاهرات خلال العام. وأثناء المظاهرات التي جرت طوال العام، قامت قوات الشرطة وعصابات بطجية مدنيين بمحاجمة الصحفيين الدوليين والمحليين بدنياً، ومضايقتهم واحتجازهم وترهيبهم. وأثناء المظاهرات الضخمة جداً التي جرت احتفالاً باستقالة الرئيس السابق مبارك في 11 فبراير/شباط، قامت مجموعة من الرجال بضرب مراسلة محطة سي بي إس نيوز والاعتداء عليها جنسياً. وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني، قامت قوات الأمن، وفقاً لما ادعى، باحتجاز صحافية مصرية-أمريكية لمدة 12 ساعة وعصبت عينيها واعتنت عليها جنسياً. وفي 17 ديسمبر/كانون الأول، وفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، ضربت قوات الجيش حسن شاهين، وهو محرر في صحيفة البديل المستقلة بعد أن حاول نجدة امرأة قام رجال من القوات النظامية بتجريدها من ملابسها وضربيها والدوس عليها بالأقدام. وقال شاهين إن رجال القوات النظامية انهالوا عليه ضرباً بعد ذلك بالهراوات وقبضات اليد والأحذية، مما تسبب في إحداث كدمات وسحجات في جسمه ووجهه. ولم يتم التحقيق في هذين الحدين.

وقد أشار الصحفيون أيضاً إلى تعرضهم للمضايقة بعيداً عن المظاهرات. فعلى سبيل المثال، أفادت وسائل الإعلام في 11 ديسمبر/كانون الأول، بأن مقدم البرنامج التلفزيوني عمرو الليثي تقدم بشكوى إلى النيابة العامة بعد أن تلقى تهديدات بالقتل في أعقاب تقارير بثها في برنامجه حول التطرف في البلاد.

فرض الرقابة أو القيود على المحتوى يسمح قانون الطوارئ بفرض الرقابة لأسباب تتعلق بالسلامة العامة والأمن الوطني. وفي شهر سبتمبر/أيلول، وسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانون الطوارئ ليشمل "تعهد نشر معلومات زائفه". وقد قامت وزارة الإعلام بمراقبة وسائل الإعلام وفرض رقابة عليها خلال العام. وقام المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو الجيش، في أوقات مختلفة خلال العام، بحظر تغطية أنباء مواضيع محددة. فعلى سبيل المثال، أصدر الجيش في 17 مارس/آذار بياناً يدعو فيه كل وسائل الإعلام إلى عدم نشر "وجهات نظر، أو اقتراحات، أو تحليلات" أثناء الاستفتاء الدستوري. وقد مارست وسائل الإعلام المحلية أيضاً رقابة ذاتية فيما يختص بقضايا كالجيش وجهاز المخابرات خوفاً من انتقام الحكومة.

وفي 24 سبتمبر/أيلول، أوقفت وزارة الإعلام طباعة الصحيفة اليومية المستقلة صوت الأمة، وذكر أن ذلك يُعزى إما إلى مقال حول فساد مزعوم في جهاز الاستخبارات أو إلى مقال خرق أمراً بمنع النشر أصدره قاض في محاكمة الرئيس السابق مبارك.

وفي 27 سبتمبر/أيلول، ذكر رئيس تحرير الصحيفة اليومية المملوكة للدولة روز اليوسف أن "جهة سيادية" (في إشارة إلى جهاز الاستخبارات العامة) اعترضت على مقال نشرته الصحيفة في العدد الصادر في ذلك اليوم. هذا، وقد تم سحب جميع نسخ العدد بأكمله من قنوات التوزيع.

قوانين التشهير/الأمن القومي: بمقتضى القانون، يمكن أن يعتبر رئيس التحرير مسؤولاً من الناحية الجنائية عن التشهير الذي يتضمنه أي جزء من الصحيفة. ووفقاً لمنظمة هيومان رايتس ووتش، كان المدعون العسكريون قد استدعوا حتى أو أواخر نوفمبر/تشرين الثاني تسعة ناشطين وصحفيين على الأقل بتهمة التشهير الجنائي بعد أن قاموا بانتقاد أو مناقشة خروقات ادعى بارتكاب الجيش أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة لها. فعلى سبيل المثال، تلقت الناشطة أسماء محفوظ في 13 أغسطس/آب، استدعاء للمثول أمام الادعاء العسكري لاستجوابها. وقد استجوبها الادعاء العسكري لمدة تزيد عن ثلاثة ساعات بخصوص التعليقات التي أدلت بها على شبكة "تويتر" وفي مقابلات صحافية أثناء التظاهرات في 23 يوليو/تموز، والتي انتقدت فيها الجيش لعدم التدخل لحماية المتظاهرين. وفي 16 أغسطس/آب، أفادت وكالة الأنباء الحكومية بأن الادعاء قرر تحويل قضية أسماء محفوظ إلى المحكمة بتهمة إهانة الجيش. وقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة عفواً عن أسماء محفوظ بتاريخ 18 أغسطس/آب.

تأثير الجهات غير الحكومية: قامت عصابات البلطجية المدنيين هي أيضاً بمهاجمة الصحفيين وكبح حرية التعبير خلال العام. فعلى سبيل المثال، دخل مجهولون في 17 ديسمبر/كانون الأول، مكاتب وسائل الإعلام المستقلة "سي بي سي" و "سي بي سي +2" اللتين كانتا تبثان صوراً عن المظاهرات والعنف الذي تمارسه قوات الأمن ضد المتظاهرين. وحسب إفادات شهود العيان التي حصلت عليها منظمة هيومان رايتس ووتش، قام الرجال بإتلاف معدات وهددوا الموظفين.

حرية الإنترنـت

كانت اتصالات الإنترنـت غير مقيدة ومفتوحة إلى حد كبير، باستثناء فترة ستة أيام في أواخر شهر يناير/كانون الثاني، ولكن الحكومة كانت تراقبها. وعندما دخل المتظاهرون مبني قطاع الأمن الوطني بعد الثورة، ذكر أن الكثريـن منهم عثروا على نسخ عن اتصالـهم الإلكترونيـ والمستـرات الخاصة بهـم. وكان مزودـو الخـدمـة المحليـون يـحـبـون المـواـقـعـ إنـ كـانـتـ تـحـتـويـ عـلـىـ موـادـ تـعـتـبـرـ مـحـظـورـةـ بـمـقـضـيـ القـانـونـ، مـثـلـ التـصـوـيـرـ الإـبـاحـيـ لـلـأـطـافـلـ. وـكـانـتـ الـحـكـوـمـةـ قدـ حـجـبـتـ الدـخـولـ إـلـىـ شبـكـةـ "ـتـوـيـترـ"ـ وـ "ـفـيـسـ بوـكـ"ـ اعتـبارـاـ مـنـ 25ـ يـنـاـيرـ/ـكـانـونـ الثـانـيـ. وـفـيـ 27ـ يـنـاـيرـ/ـكـانـونـ الثـانـيـ، أـمـرـتـ الـحـكـوـمـةـ مـزـوـدـيـ الخـدمـةـ المـحـلـيـينـ بـإـيقـافـ خـدـمـتـيـ الإنـترـنـتـ وـالـهـاتـفـ النـقـالـ. وـقـدـ أـعـادـتـ الـحـكـوـمـةـ كـلـ الخـدـمـاتـ وـكـذـلـكـ الدـخـولـ إـلـىـ مـوـاـقـعـ الشـبـكـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ فيـ 2ـ فـبـراـيرـ/ـشـباطـ. وـقـامـتـ الـحـكـوـمـةـ خـلـالـ الـعـامـ بـمـقـاضـةـ بـعـضـ أـصـحـابـ الـمـدونـاتـ وـغـيـرـهـ مـنـ الـأشـخـاصـ بـسـبـبـ التـعـبـيرـ عـلـىـ آرـائـهـ عـلـىـ الإنـترـنـتـ.

في 22 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت محكمة القاهرة الجنائية على أيمن يوسف منصور بالسجن لمدة ثلاث سنوات لإهانته الإسلام والنبي محمد على صفحة أنشأها على موقع "فيس بوك". واستجابة منها لشكوى

الموطنين المزعومة، قامت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية بتحديد هوية منصور باعتباره من قام بإنشاء الصفحة. وكان لا يزال قابعاً في السجن لدى حلول نهاية العام.

وفي 14 ديسمبر/كانون الأول، حكمت محكمة عسكرية على صاحب المدونة مايكل نبيل سند بالسجن لمدة سنتين بعد أن تقدم باستئناف للحكم الذي صدر بسجنه لمدة ثلاثة سنوات "إهانة المؤسسة العسكرية ونشر أخبار كاذبة تزعزع الأمن العام"، وذلك بناء على توقيعه لانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى حد ما، بسبب كتاباته ضد التجنيد الإجباري. وكان لا يزال قابعاً في السجن لدى حلول نهاية العام.

الحرية الأكademie والأنشطة الثقافية

ازدادت الحرية الأكademie بعد الثورة، مع ازدياد النقاش حول مواضيع مثل دور الدين في المجتمع، ولكن ممارسة الرقابة الذاتية استمرت في ما يتعلق بالدور الذي يلعبه الجيش. وقد أبلغ أساتذة الجامعات عن تقلص الرقابة الذاتية وقاموا بنشر تقييمات صريحة لقضايا البلاد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية. وعندما لم يصادق المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قرار مجلس الوزراء عزل كل رؤساء الجامعات الذين تم تعينهم أثناء حكم مبارك عن مناصبهم وإجراء انتخابات لاختيار من يحلون محلهم، نظم أساتذة الجامعات في جميع أرجاء البلاد إضرابات اعتباراً من 1 أكتوبر/تشرين الأول، وهو أول يوم في السنة الأكademie.

وفي 18 مايو/أيار، فصلت جامعة القاهرة مؤقتاً تسع طلاب طالبوا بعزل عميد كلية الاتصال الجماهيري.

ويجب أن تتوافق وزارة الإعلام على جميع النصوص والإنتاج النهائي للمسرحيات والأفلام. وقد ظلت تفرض رقابة على الأفلام الأجنبية التي سُتعرض في صالات السينما، ولكنها بشكل عام لم تفرض رقابة على نفس الأفلام لدى بيعها على شكل أسطوانات "دي في دي". وقد ناقشت المسرحيات والأفلام المحلية خلال العام مسائل سياسية واقتصادية-اجتماعية بشكل ناقد، وتم عرض هذه الأفلام والمسرحيات بدون تدخل.

ب. حرية التجمع السلمي والانتساب إلى الجمعيات

حرية التجمع

ينص دستور عام 1971 والدستور المؤقت على حرية التجمع، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق. فخلال المظاهرات الضخمة التي جرت في الفترة ما بين 25 يناير/كانون الثاني و 11 فبراير/شباط، قتلت قوات الأمن ورجال شرطة بملابس مدنية وعصابات بلطجية مدنيين ما يقارب 850 شخصاً، معظمهم من المتظاهرين. ولم تقم قوات الأمن، في عدد من الحالات خلال هذه الفترة، بالحيلولة دون وقوع الاعتداءات على متظاهرين مسلمين والاشتباكات التي أثارها مدنيون "موالون للحكومة". وحاولت الحكومة إحباط المظاهرات من خلال التدخل في اتصالات الإنترنت والهاتف النقال من يناير/كانون الثاني وحتى 2 فبراير/شباط.

وطيلة الفترة المتبقية من العام، سمحت قوات الأمن للكثير من التظاهرات الضخمة بالاستمرار دون التدخل فيها، رغم أن الشرطة العسكرية وقوات الأمن المركزي قامت بشكل متكرر بإنهاء التظاهرات والاعتصامات بالقوة، مثيرة في الكثير من الأحيان اشتباكات مع المتظاهرين. وكانت قوات الأمن تبدأ، في معظم هذه الحالات، باستخدام كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع في محاولة منها لتفرق المتظاهرين، ويرافق ذلك

استخدامها للرصاص المطاطي وإطلاق خرطيش فارغة في الهواء. كما قامت قوات الأمن أيضاً في أحيان كثيرة بلكم وركل المتظاهرين ورشقهم بالحجارة وضربهم بالهراوات. وقد أفادت بعض المتظاهرات بأنهن تعرضن لاعتداء جنسي أو الاغتصاب. ورد المتظاهرون في بعض الأحيان بإلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف. وقد أشارت تقارير الأطباء، وجماعات حقوق الإنسان، والشريح إلى أن الكثير من الوفيات التي حدثت بين صفوف المتظاهرين في هذه الأحداث نتجت عن طلقات نارية أطلقتها قوات الأمن، رغم أن الحكومة ألقت باللائمة على "عناصر خارجية" وأصرت على أن قوات الأمن لم تكن مسلحة بذخيرة حية. وفي 23 مارس/آذار، وافقت الحكومة على مرسوم أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة يجرّم الإضرابات والتظاهرات والاعتصامات التي تعطل الأعمال في المؤسسات الخاصة أو التي تملكها الدولة أو تعيق الاقتصاد، إلا أن الحكومة نادراً ما استشهدت بهذا القانون عند تفسيرها للإجراءات التي اتخذتها لتفريق التظاهرات أو الاعتصامات.

وفي 9 أكتوبر/تشرين الأول، قامت الشرطة العسكرية وعصابات بلطجية بثياب مدنية بقتل حوالي 25 شخصاً وإصابة حوالي 330 شخصاً أثناء تظاهرة للمسيحيين الأقباط في القاهرة (أنظر القسم 1.1).

وفي أعقاب تظاهرة ضخمة في 18 نوفمبر/تشرين الثاني، حاولت قوات الأمن تفريغ عدد صغير من المتظاهرين الذين كانوا يخيمون طوال الليل في ميدان التحرير بالقوة. ووفقاً لإحصائيات وزارة الصحة، قامت قوات الأمن والبلطجية بقتل حوالي 45 شخصاً وإصابة أكثر من 2,000 شخص في الاشتباكات التي وقعت خلال الأيام القليلة التي تلت ذلك.

وفي 16 ديسمبر/كانون الأول، قامت قوات الأمن بتقريب اعتصام في مبني مجلس الوزراء بالقوة، الأمر الذي أدى إلى اشتباكات استمرت لعدة أيام قامت خلالها قوات الأمن والبلطجية بقتل 17 شخصاً وإصابة أكثر من 900.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

ينص دستور عام 1971 والدستور المؤقت على حرية تكوين الجمعيات، ولكن الحكومة قيدت هذا الحق. وقد قامت الحكومة بفرض تطبيق قانون صدر في عهد حكومة مبارك ويشترط على المنظمات غير الحكومية أن تسجل نفسها لدى وزارة التضامن الاجتماعي لكي يتمنى لها تمويل خارجي، ولكنها رفضت تسجيل بعض المنظمات وأخرّت تسجيل البعض الآخر. وينص القانون وزير التضامن الاجتماعي سلطة حل المنظمات غير الحكومية بموجب مرسوم.

وفي 4 أغسطس/آب، قام البنك المركزي بإصدار أمر للبنوك التي تعمل بالبلاد يفرض عليها إشعار البنك المركزي ووزارة التضامن الاجتماعي بأي معاملات مالية أجنبية تقوم بها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، كما يفرض عليها التأكيد من أن لدى المنظمات غير الحكومية تراخيص سارية المفعول من وزارة التضامن الاجتماعي تسمح لها باستلام أموال من الخارج.

وفي 8 أغسطس/آب، شرعت وزارة العدل في إجراء تحقيق في منظمات غير حكومية متهمة بخرق القانون، وفي 27 سبتمبر/أيلول، أمر وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي بتشكيل لجنة للتحقيق في إمكانية توجيه اتهامات جنائية ضد 39 منظمة غير حكومية وغير مسجلة لتلقفيها تمويلاً أجنبياً بدون ترخيص من وزارة التضامن الاجتماعي.

وفي شهر ديسمبر/كانون الأول، قام قضاة التحقيق باستدعاء واستجواب ممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وتوجيهه اتهام لاثنين منهم على الأقل بالعمل لدى منظمة غير مسجلة أو غير مشروعه وتلقي تمويل أجنبي بدون موافقة الحكومة.

وفي 29 ديسمبر/كانون الأول، قام مسؤولون يمثلون الادعاء العام ويرافقهم أفراد مسلحون من قوات الأمن المركزي، باقتحام مكاتب تابعة لما لا يقل عن سبع منظمات غير حكومية، محلية ودولية، وقاموا باحتجاز موظفين محليين ودوليين بشكل مؤقت، ومصادر ملفات وأجهزة ومالغ نقية، وبمنع الدخول إلى معظم المكاتب. ولم يقدم المسؤولون لدى وصولهم مذكرات تفتيش أو يوضحوا سبب قيامهم بالتفتيش أو يقوموا بتقديم جرد بالمضبوطات (انظر القسم 5).

جـ. الحرية الدينية

يرجى الرجوع إلى تقرير وزارة الخارجية الحرية الدينية في العالم على الموقع www.state.drl/jrpt/irf.

دـ. حرية التنقل، والأشخاص النازحون داخلياً، وحماية اللاجئين، وعديمو الجنسية

ينص القانون على حرية التنقل داخل البلد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق في الممارسة العملية وإن كان ذلك مع بعض الاستثناءات الجديرة بالذكر، بما في ذلك معاملة اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد وفرت الحكومة الحماية لبعض اللاجئين المعترف بهم ولكنها لم تتعاون بشكل كامل مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وغيره من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة لطالبي اللجوء وغيرهم من الأشخاص الذين تبعث أوضاعهم على القلق.

التنقل داخل البلد: لا يجوز للمواطنين والأجانب السفر إلى المناطق المصنفة مناطق عسكرية داخل البلد.

السفر إلى الخارج: لا يجوز للذكور الذين لم يكملوا الخدمة العسكرية السفر إلى خارج البلد أو الهجرة. هذا، ويُشار إلى إكمال الخدمة العسكرية الإلزامية في بطاقات الهوية الشخصية. وقد واجه البهائيون المتزوجون وأطفالهم صعوبات في الحصول على بطاقة الهوية الشخصية لأن الحكومة لا تعترف بزواج البهائيين كزواج شرعي. ونتيجة لذلك، لم يستطع بعض الذكور من البهائيين إثبات كونهم إما قد أكملوا الخدمة العسكرية أو تم إعفاءهم منها ولم يستطيعوا لذلك الحصول على جوازات سفر. وقد وردت تقارير مفادها أن مسؤولي الشرطة كانوا يجبرون النساء غير المتزوجات دون سن الحادية والعشرين على إبراز موافقة خطية من آبائهن لكي يحصلن على جوازات سفر أو يتمكنن من السفر، رغم أن القانون لا يشترط ذلك.

النفي: يحظر دستور عام 1971 والدستور المؤقت النفسي القسري، ولم تقم الدولة باستخدام النفسي الإجباري خلال العام. وقد عاد عدد من المواطنين الذين كانوا يعيشون في الخارج في منفي اختياري إلى البلد بعد استقالة الرئيس السابق مبارك.

الحصول على اللجوء: ينص دستور عام 1971 والدستور المؤقت على حماية اللاجئين السياسيين، ولكن قوانين البلاد لا تنص على منح حق اللجوء أو وضع لاجئ، كما أن الحكومة لم تقم بوضع نظام معتمد لتوفير الحماية للاجئين. ويتمتع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة بسلطة اتخاذ قرارات بخصوص منح وضع لاجئ بناء على مذكرة تفاهم مع الحكومة تعود لعام 1954. إلا أن الحكومة كانت تقوم بشكل متكرر بمنع ممثلي المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة من الدخول إلى معسكرات ومراكيز احتجاز اللاجئين. وكان اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون المحتجزون عرضة لعقوبات جنائية وللاحتجاز الإداري لدخولهم البلاد أو الإقامة فيها بصورة غير مشروعة. وكثيراً ما تم احتجازهم في مراكز الحبس ومعسكرات الجيش والسجون العادلة مع المجرمين المدانين (أنظر القسم 1.ج)

عدم الإعادة القسرية: في شهر أكتوبر/تشرين الأول، قامت السلطات بإعادة 10 أريتريين بالقوة إلى أريتريا. وقد رجع 62 غيرهم طوعاً، رغم أن مدافعين عن حقوق الإنسان ذكروا أن الكثير من حالات الإعادة الطوعية كانت في الواقع قسرية حيث أن الأريتريين المحتجزين قد مُنحوا خيارين فقط: التطوع بالعودة إلى أريتريا أو البقاء في الحجز إلى أجل غير مسمى. وقد سمحت الحكومة لعدد قليل منهم بالوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وأعطتهم الخيار في طلب وضع لاجئ. وظلت الظروف التي أحاطت بحالة إعادة أخرى في شهر أكتوبر/تشرين الأول لأريتريين يقدر عددهم بما بين 115 و 120 غير معروفة، وذلك لأنهم مُنعوا من الاستفادة من آليات الاستئناف ومن الوصول إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة للتنبُّه بحماية حق اللجوء.

إساءة معاملة اللاجئين: أطلقت الشرطة النار وقتلت 13 مهاجراً على الأقل خلال العام لمنعهم من دخول إسرائيل عبر شبه جزيرة سيناء. وقد زعمت منظمات غير حكومية أنه كان لدى السلطات في نهاية العام ما يصل إلى 500 أفريقي محتجزين في مراكز الاحتجاز في سيناء. وقد زعمت منظمات غير حكومية وضحايا وصلوا إلى إسرائيل أن المهاجرين من البدو أخذوا المهاجرين للابتزاز والاحتجاز لفترات طويلة والاغتصاب والتعذيب، مما أدى إلى الموت في بعض الأحيان. وكان المهاهرون يطالبون بفذية تصل إلى 239,000 جنيه مصرى (40,000 دولار أمريكي) للشخص الواحد. وقد أخضع حراس السجون المحتجزين للأفارقة للضرب على أساس الانتقام العرقي، وواجه اللاجئون الأفارقة تمييزاً مجتمعياً على أساس العرق.

العمل: لم يمنح معظم اللاجئين تصريحاً للعمل بالبلاد بصورة شرعية. وواجه الذين سعوا للعمل بصورة غير شرعية تحديات نظراً لعدم توفر فرص العمل وأيضاً بسبب التمييز ضد الأفارقة من الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. أما اللاجئون الذين حصلوا على عمل، فكانوا يقومون بشكل عام بأعمال متدينية الأجر، وكان أرباب العمل يستغلونهم في الكثير من الأحيان.

الحصول على الخدمات الأساسية: استمرت مواجهة اللاجئين، خاصة القادمين من الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لمحدودية فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية والمسكن. ولم يتمتع اللاجئون بالحق القانوني في الحصول على التعليم والعلاج وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية. وقد وفرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة للاجئين الأكثر ضعفاً دعماً متواضعاً للحصول على التعليم والرعاية الصحية للاجئين عن طريق المنظمات غير الحكومية. وقد قامت بعض المدارس بتسجيل أبناء اللاجئين، ولكن معظم المدارس لم تقم بذلك، مشيرة إلى ازدحام الفصول وانعدام الموارد. وقد فرض القانون على المستشفيات الحكومية توفير الرعاية الصحية لللاجئين، ولكن الكثير من المستشفيات رفض تقديم الرعاية الصحية على أساس أنه لا توجد لديه موارد كافية.

الأشخاص عديمو الجنسية

تُسْتَمدِ الموافنة من الولادة على أرض مصرية أو من والدين مصريين. وكان الأشخاص عديمو الجنسية، الذين تشكل نسبتهم ما يقل عن 1 بالمائة من مجموع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين (حوالى 44,570 شخصاً)، في أحيان كثيرة غير مؤهلين للحماية بمقتضى الآليات المحلية للاجئين. وقد واجه الكثيرون من عديمي الجنسية الاحتجاز لأجل غير مسمى. وكان هناك حوالي 70,000 فلسطيني يعيشون بالبلاد، وكان هناك عدد غير معروف منهم من عديمي الجنسية المحتجزين في السجون وغير المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة.

وعقب إعلان أصدره في شهر مايو/أيار وزير الداخلية آنذاك، [منصور] عيسوي، بدأت الحكومة في منح الجنسية للأطفال المولودين لأمهات مصريات وآباء فلسطينيين. وبحلول نهاية العام، كان قد تم منح أكثر من 500 شخص جوازات سفر تمكنهم من العيش والعمل بالبلاد بصورة شرعية بدون أن يتعرضوا للاحتجاز أو الترحيل عن البلد.

أما الأشخاص الآخرون عديمو الجنسية فقد كان ضمنهم الأطفال المولودون لآباء أريتريين وأمهات أثيوبيات والذين لم يتمتعوا بوضع لاجئ ولم يُعتبروا مواطنين لأي من بلدي والديهم. ولم يتلق هؤلاء أية مساعدة مالية ولم يكونوا قادرين على العمل وكانتوا معزولين عن بقية أفراد مجتمعات اللاجئين.

القسم 3. احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

ظلت هناك قيود على حق المواطنين في تغيير حكومتهم سلماً خلال العام. وقد أدت المظاهرات الضخمة التي جرت في الفترة بين 25 يناير/كانون الثاني و 11 فبراير/شباط إلى فرض تغيير الحكومة في 11 فبراير/شباط. وفي 13 فبراير/شباط، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل البرلمان وتعليق دستور عام 1971 وقام بحكم البلاد لبقية العام كسلطة تنفيذية لا تخضع لموافقة انتخابية. وفي 30 مارس/آذار، عقب استفتاء جرى في 19 مارس/آذار على تعديلات على ثمانية من مواد دستور عام 1971، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار دستور مؤقت. وينص الدستور المؤقت على أن يقوم المواطنين بانتخاب مجلس الشعب، الذي يتتألف من 508 مقاعد، كل خمس سنوات، وأن تشغل 10 من هذه المقاعد عن طريق التعين الرئاسي. كما ينص الدستور المؤقت أيضاً على أن يتم انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى، الذي يتتألف من 180 عضواً ويُعتبر الغرفة العليا للبرلمان، وأن يتم تعيين الثالث الآخر من قبل الرئيس، كل ست سنوات. وبمقتضى الدستور المؤقت، يقوم المواطنين بانتخاب الرئيس بشكل مباشر، وتحصر مدة رئاسته في فترتين تبلغ كل منهما أربع سنوات.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في 19 مارس/آذار، شارك الناخبون في استفتاء على الدستور للموافقة على ثمانية تعديلات على دستور عام 1971، أو رفض هذه التعديلات. وقد اعتبرت العملية نزيهة بشكل عام، ولكن كانت هناك تقارير متفرقة عن ترهيب ناخبيين.

وبدأت الانتخابات البرلمانية في 28 نوفمبر/تشرين الثاني وكان من المتوقع أن تنتهي في فبراير/شباط عام 2012. وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه سيسمح للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية بأن "تشهد" الانتخابات في إطار التوجيهات التي تحدها الهيئة العليا للانتخابات. وكان الموقف السابق للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما يُبين في 20 يوليو/تموز، هو أن المجلس لن يسمح للمنظمات الدولية بمراقبة الانتخابات، واصفاً المراقبة بأنها إهانة للسيادة الوطنية. وقد اعتبر الجزء من العملية الانتخابية الذي اكتمل بنهاية العام خالياً بشكل عام من تدخل الدولة، ولكن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي كانت تراقب الانتخابات وأشارت إلى مسائل إدارية بينها التأخير في فتح مراكز الاقتراع وعدم كفاية إمدادات الخبر الذي لا يُمحى، ونقص في صناديق الاقتراع وبطاقات التصويت. وقد وردت تقارير أيضاً تفيد بأن بعض الجهات قد انتهكت القوانين الانتخابية التي تتصل على منع القيام بحملات انتخابية خلال الأربع وعشرين ساعة التي تسبق الانتخابات أو القيام بذلك في مكان قريب من مراكز الاقتراع. وعلاوة على ذلك، استخدمت قوات الأمن خلال فترة الانتخابات (رغم أنها لم تستهدف المشاركين في الانتخابات أو مراكز الانتخابات) قوة مفرطة في تفريق المتظاهرين، وفرضت الحكومة رقابة على وسائل الإعلام، كما قام محققون من وزارة العدل بمداهمة مكاتب المنظمات غير الحكومية المشاركة في مراقبة الانتخابات والأنشطة الإدارية.

الأحزاب السياسية: حدث تحسن كبير خلال العام في حرية تشكيل الأحزاب السياسية وتسجيلها بشكل قانوني وإدارتها. قبل الثورة، كان القانون ينص على أنه يُشترط ألا تتعارض "مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه" مع متطلبات الأمان القومي وغيرها من المتطلبات (كما تقررها الحكومة). وفي 28 مارس/آذار، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانوناً جديداً خفف معظم القيود المفروضة على تشكيل أحزاب سياسية جديدة بشكل شرعي. إلا أن هذا القانون يحظر تشكيل الأحزاب على أساس ديني، أو طبقي، أو طائفي، أو مهني، أو جغرافي، أو لغوي، أو على أساس التمييز بين المواطنين بسبب الجنس، كما يشترط على الأحزاب الجديدة أن يكون فيها 5,000 عضو على الأقل من 10 محافظات على الأقل. أما في السابق، فكان يُشترط على الأحزاب الجديدة أن يكون فيها 1,000 عضو.

وقد رفضت السلطات خلال العام طلباً واحداً لتشكيل حزب تقدم به حزب التحرير الذي يقال إنه شيعي المنحى، وذلك على أساس أن الحزب يقوم على على أساس مبادئ دينية. كما طلت لجنة شؤون الأحزاب من عدة أحزاب تقديم مستندات إضافية للتأكد من أنها تمتثل للقانون. وكانت بعض الأحزاب، مثل حزب الوسط، قد حاولت لأكثر من عقد بدون جدوى تسجيل نفسها إبان حكم النظام السابق. وقد نجح ما يقارب 40 حزباً جديداً في التسجيل بعد الثورة.

وفي 16 أبريل/نيسان، حلت المحكمة الإدارية العليا الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان الحزب الحاكم في السابق، وحولت ممتلكاته إلى الدولة.

مشاركة المرأة والأقليات: كبحت الحاجز الديني والثقافي بشدة مشاركة المرأة في المجال السياسي وتوليهما مراكز قيادية. وقد استبعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة والأحزاب السياسية، ضمن مجموعات أخرى، المرأة من العملية السياسية خلال العام. وفي 21 يوليو/تموز، أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة أنه قد ألغى نظام الحصة (أو الكوتة) الذي وضع عام 2009، والذي كان يتم بموجبه حجز 64 من مقاعد مجلس الشعب للمرأة. وفي أواخر شهر سبتمبر/أيلول، عدل المجلس الأعلى للقوات المسلحة قانون الانتخابات بحيث يُشترط وجود مرشحة واحدة على الأقل على قائمة كل حزب يتناقض على الفوز بمقاعد في الانتخابات التشريعية.

وأفادت وسائل الإعلام وفرق المراقبين التابعة للمنظمات غير الحكومية بارتفاع نسبة إقبال الناخبين من النساء والمسيحيين الأقباط على الاقتراع في أول جولتين من الانتخابات البرلمانية في شهر نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول. وبما أن الانتخابات كانت لا تزال مستمرة بحلول نهاية العام، لم يكن من الواضح عدد النساء ومرشحي الأقلية الذين سيخدمون في البرلمان. وكان مجلس الوزراء يضم في نهاية العام امرأة واحدة واثنين من المسيحيين الأقباط. لا توجد نساء أو أفراد من الأقلية الدينية في المجلس الأعلى للقوات المسلحة. فالنساء مُستثنىات من الخدمة العسكرية، كما أنه كان يتم عادة اختيار غير المسلمين للقاعد قبل وصولهم إلى الرتب العليا في الخدمة العسكرية الفعلية. ولم تكن هناك نساء أو أفراد من الأقليات الدينية ضمن المحافظين المعينين في المحافظات الـ 27 بالبلاد.

القسم 4. فساد المسؤولين وشفافية الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية لفساد المسؤولين، ولكن الحكومة لم تقم بشكل متواصل وكفاءة بتطبيق القانون، وكانت الحصانة والإفلات من العقاب مشكلة. والجهاز المركزي للمحاسبات هو الهيئة الحكومية لمكافحة الفساد، وهو يرفع كل عامين تقارير إلى مجلس الشعب لا يتاح للجمهور الإطلاع عليها. ويقوم الجهاز المركزي للمحاسبات بوضع مراقبين في الشركات المملوكة للدولة لكي يبلغوا عن الممارسات الفاسدة. ولم يعتبر المراقبون هذا المكتب فعالاً.

في 26 سبتمبر/أيلول، أعلنت هيئة الرقابة الإدارية بأن هناك 65,855 قضية فساد مسؤولين حكوميين من السنوات القليلة الماضية لا تزال عالقة لم يبت فيها. وقد بدأت التحقيقات في 39,545 قضية.

كما قامت السلطات خلال العام برفع قضايا فساد كثيرة ضد مسؤولين سابقين في الحكومة وفي الحزب الوطني الديمقراطي. وبدأت في 1 أغسطس/آب محاكمة الرئيس السابق مبارك ونجليه علاء وجمال مبارك أمام المحكمة العليا. وقد وجهت إلى الثلاثة تهم فساد تتعلق بصفقة أرض والقيام بشكل غير شرعي ببيع غاز طبيعي إلى إسرائيل بسعر يقل عن سعر السوق. وكانت المحاكمة لا تزال مستمرة لدى حلول نهاية العام.

في 18 سبتمبر/أيلول، حكمت محكمة على وزير السياحة السابق زهير جرانة بالسجن لمدة ثلاث سنوات لمخالفته القرارات الحكومية ومنح تراخيص بصورة غير شرعية لشركات سياحية.

لا توجد قوانين تنص على كشف المسؤولين عن ذممهم المالية، كما لا يوجد إطار قانوني ينص على كيفية اطلاع المواطنين على المعلومات الحكومية. ومن ناحية الممارسة العملية، لم تستجب الحكومة بشكل عام طلبات الحصول على مستندات تتعلق بأنشطة الحكومة كما أنها لم توضح أسباب عدم استجابتها لهذه الطلبات.

القسم 5. الموقف الحكومي تجاه التحقيقات التي تقوم بها جهات دولية وغير حكومية فيما يتعلق بمزاعم انتهاكات حقوق الإنسان

طللت القيد التي فرضتها الحكومة على أنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بما فيها عمليات المداهمة لمكاتب المنظمات غير الحكومية ومصادرة المواد والمعدات والأموال والتدخل في قدرة المنظمات

المحلية على تلقي تمويل أجنبي، ظلت تحد من قدرة المنظمات غير الحكومية على القيام بعملها (أنظر القسم 2.ب).

وكان هناك الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية، الراسخة والمستقلة، التي تعمل بالبلاد، وبينها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، والمنظمة العربية للإصلاح الجنائي، وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومركز ابن خلدون، والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، والمركز المصري لحقوق المرأة. وقد استمر الناشطون على الانترنت وأصحاب المدونات في لعب دور مهم في نشر المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد سُمح بشكل عام للمنظمات غير المسجلة بممارسة نشاطها، ولكنها كانت تخرق بذلك القانون وواجهت المضايقة علاوة على احتمال تدخل الحكومة بعملها أو إغلاقها.

وقد تبنت الحكومة نهجا غير ثابت في تعاملها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان أصبح أكثر تشدداً على مدى السنة. وفي حين قامت الأجهزة الأمنية بمضايقة هذه المنظمات بصورة دورية إلا أنها لم تقم بشكل عام بالتدخل في أنشطتها حتى شارف العام على الانتهاء. وكان المسؤولون الحكوميون، ومن فيهم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، متعاونين بشكل انتقائي ومتباينين مع بعض وجهات نظر المنظمات غير الحكومية. وفي الفترة التالية مباشرة للثورة، تشاورت الحكومة مع المنظمات والمحامين العاملين في مجال حقوق الإنسان، ولكن المنظمات غير الحكومية أفادت بأن هذا التعاون أصبح أقل توائرا وأكثر سطحية مع مرور الأيام خلال العام. وبحلول نهاية العام كانت هناك تقارير تفيد بأن الحكومة تحقق في المئات من المنظمات غير الحكومية لقيامها بتنظيم برامج وتلقيها تمويل أجنبي بدون موافقة الحكومة. وقد أكدت المنظمات غير الحكومية أن إجراءات الحكومة المتعلقة بالموافقة على البرامج التي تسعى المنظمات لتنظيمها كانت مطولة بشكل متعمد وكثيراً ما تمخضت عن رفض تعسفي للسماح للمنظمات بتنظيم بعض البرامج التي كثيرة ما تتعلق بمواضيع تعتبرها الحكومة مواضيع "سياسية"، مثل موضوع أداء قوات الأمن.

وبشكل عام، ظلت الحكومة، حتى مداهنتها مكاتب خمس منظمات غير حكومية دولية في 29 ديسمبر/كانون الثاني، تسمح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية غير الحكومية بالعمل في البلد. وكان لدى منظمة "هيومان رايتس ووتش" مكتب في القاهرة. وقامت منظمات أخرى، مثل منظمة العفو الدولية، بزيارات دورية كجزء من برنامجها الخاص بالبحوث الإقليمية وتمكنت من العمل مع جماعات حقوق الإنسان المحلية. وقد عملت اللجنة العليا للانتخابات بشكل وثيق مع المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية للإعداد للانتخابات. وفي حين استمرت الحكومة في تصنيف عملية تسجيل المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي بأنها "قيد النظر"، إلا أنها سمحت لهما بتقديم المساعدة الفنية الخاصة بدعم الحقوق السياسية والمدنية. كما منحتهما الحكومة إذنا وشارات لمراقبة الانتخابات البرلمانية.

الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية: تعاونت الحكومة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسمحت بزيارة ممثلين يدرسون سبل مساعدة الفقراء من الشباب. وقد كانت الدولة أقل افتتاحاً تجاه قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالمساعدة في الانتخابات، وحضرت دوره في تقديم الدعم الفني وتدريب المراقبين. وتعاونت وزارة الداخلية مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في تحديد 10 مجتمعات بالقاهرة الكبرى لتطبيق برنامج شرطة مجتمعية تجريبي. وقد استلمت الوزارة مقترنات من مكتب الأمم

المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة تتعلق بإصلاح السجون وتحديث نظام العدالة الجنائية وتعزيز الإشراف على قوات الشرطة ومساءلتها ومحاسبتها، ولكنها لم ترد على هذه المقترنات.

الهيئات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان: قام المجلس القومي لحقوق الإنسان برصد انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان ورفع شكاوى المواطنين إلى الحكومة. وقد حظي المجلس بمصداقية بعد الثورة من خلال عمله بشكل مستقل عن مجلس الشورى الذي تم حله، والذي ينتمي إليه المجلس رسمياً، وأيضاً من خلال استبدال مجلس إدارته المعين من قبل الحكومة بناشطين ومحامين بارزين في مجال حقوق الإنسان. ولكن المجلس ظل يعاني من تحديات لو جستية طيلة العام. وقد تضررت مكاتبته من تدين أثناء المظاهرات على يد متظاهرين كانوا يستهدفون مرافق أخرى مجاورة له. وقد أصدر المجلس القومي لحقوق الإنسان تقرير تقصي حقائق فصّل فيه إخفاق الحكومة في الحيلولة دون الاعتداء الذي حدث بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول على السفارة الإسرائيلية وفشلها في التصدي له على نحو ملائم، كما أصدر تقرير تقصي حقائق حول أحداث 9 أكتوبر/تشرين الأول، حين استخدمت قوات الأمن العنف في تفريق تظاهرة بالفاحرة قام بها المسيحيون الأقباط بشكل أساسي.

القسم 6. التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يحظر الدستور المؤقت التمييز بين المواطنين بسبب العرق أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي. وقد كانت المساواة بين الجنسين مشمولة في دستور عام 1971 إلا أن الدستور المؤقت لم ينص عليها. ويميز الكثير من أحكام القوانين ضد المرأة والأقليات الدينية، ولم تقم الدولة بفرض الحظر المفروض على مثل هذا التمييز بصورة فعالة. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً يجرّم، بمقتضى قانون العقوبات، التمييز على أساس النوع [الذكور والإناث] أو الأصل أو الدين أو اللغة أو العقيدة.

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يحظر القانون الاغتصاب، ويفرض عقوبات بالسجن تتراوح ما بين السجن 15 إلى 25 سنة والسجن مدى الحياة في القضايا التي تتطوّر على الاختطاف بقوة السلاح. إلا أن الحكومة لم تطبق القانون بصورة فعالة. وكانت الشرطة والخوف من الانقسام المجتمعي فعالين في ردع النساء عن الذهاب إلى مراكز الشرطة للإبلاغ عن الجرائم، مما أدى إلى إجراء عمليات تحقيق ومقاضاة فعالة في عدد ضئيل جداً فقط من القضايا. ولا يعتبر اغتصاب الأزواج مخالف للقانون. ووفقاً لوزارة الداخلية، يتم الإبلاغ سنوياً عن حوالي 20,000 حالة اغتصاب.

وظل العنف الأسري مشكلة خطيرة. فقد توصلت دراسة أكاديمية أجريت على عينة عشوائية من 1503 أسر في كل من المنيا وسوهاج والقاهرة والاسكندرية إلى أن 81 في المائة من الرجال يعتقدون أنه يحق لهم ضرب زوجاتهم وبناتهم. ولا يحظر القانون العنف الأسري أو إساءة المعاملة الزوجية، ولكن يجوز تطبيق الأحكام المتعلقة بالاعتداء مع العقوبات المنصوص عليها بشأنه. إلا أن القانون يفرض على ضحية الاعتداء تقديم عدة شهود عيان، وهو شرط صعب بالنسبة لضحايا العنف الأسري، مما يجعل الملاحقة القضائية نادرة للغاية.

وقد قدم العديد من المنظمات غير الحكومية المشورة والمساعدة القانونية وغير ذلك من الخدمات للنساء من ضحايا العنف المنزلي.

الممارسات التقليدية الضارة: لا يتطرق القانون بشكل محدد لجرائم الشرف. ولم تتوفر إحصائيات يُعول عليها بشأن مدى انتشار جرائم الشرف، ولكن المراقبين قالوا إنه كانت هناك حوادث قتل من هذا النوع خلال العام، خاصة في المناطق الريفية. وجاء في تقرير وضعته شبكة أخبار المرأة بتاريخ 27 سبتمبر/أيلول، أن بعض النساء شعرن بأنهن مُجبرات على التخلص من الجنين لكي لا يصبحن من ضحايا جرائم الشرف.

التحرش الجنسي: لقد ظل التحرش الجنسي مشكلة خطيرة. وفي حين أنه لا يوجد قانون محدد يجرّم التحرش الجنسي قالت الحكومة أحياناً بمقاضاة مرتكبي التحرش الجنسي بمقتضى القوانين الراهنة. وذكرت منظمات غير حكومية أنه تم استخدام التحرش الجنسي من قِبَل الحكومة وفاعلين مدنيين كأدلة للقمع السياسي، وأن النساء شعرن في كثير من الأحيان بعدم الأمان عند قيامهن بالظهور السلمي بدون حماية يوفرها لهم ذكور (أنظر القسم 2.ب). وقد مكّن موقع Harassmap.org، وهو مبادرة محلية غير ربحية أطلقت عام 2010، النساء من الإبلاغ عن الأماكن التي تعرضن فيها لمضايقات وكيفية التي حدثت بها تلك المضايقات وذلك كي تتمكن النساء الآخريات من تجنب تلك الأماكن.

السياحة الجنسية: كانت السياحة الجنسية موجودة في القاهرة والإسكندرية والأقصر، وفي المنتجعات مثل شرم الشيخ والغردقة. وكان معظم سياح الجنس من منطقة الخليج.

حقوق الإنجاب: لم تقم الدولة بتقييد قرارات المواطنين المتعلقة بتنظيم الأسرة، رغم أنه لم تتوفر دوماً لدى الرجال والنساء المعلومات والسبل لاتخاذ قرارات تخلو من التمييز والإكراه والعنف. وقد قيدت الحاجز الاجتماعية والثقافية والدينية حرية الأفراد في اتخاذ قرارات تتعلق بالإنجاب. وقد تم حل وزارة الأسرة والسكان في فبراير/شباط وأصبحت جزءاً من وزارة الصحة. وزوّدت وزارة الصحة وسائل منع الحمل ووفرت عاملين للإشراف على عمليات الولادة وتوفير الرعاية بعد الولادة للأمهات والأطفال، وكذلك توفير العلاج للأمراض المنقلة عبر ممارسة النشاط الجنسي، وقدمت خدماتها مجاناً. وتظهر تقديرات الأمم المتحدة، أن 79 بالمائة من عمليات الولادة تمت بإشراف عاملين مهرة في المجال الصحي، وأن 58 بالمائة من النساء في عمر 15-49 سنة استخدمن وسائل حديثة لمنع الحمل. وأفادت منظمات غير حكومية بأن المعلومات والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة التي وفرتها الحكومة لم تكن كافية لتلبية احتياجات جميع السكان، خاصة في خارج المناطق الحضرية الكبيرة. وعلى سبيل المثال، أعربت منظمات غير حكومية عن قلقها لعدم حصول الفتيات المراهقات في المناطق الريفية على المعلومات والخدمات المتعلقة بالإنجاب.

التمييز: أفادت منظمات غير حكومية بأن النساء واجهن بيئه صعبه بشكل متزايد خلال العام. فقد كان المجلس القومي للمرأة غير فاعل، كما تم حل مركز سوزان مبارك بعد الثورة. وبتاريخ 11 سبتمبر/أيلول، قالت ممثلة لجمعية الحقوقيات المصريات: "لا توجد حالياً أجذدة للمرأة"، مضيفة: "إن المرأة لا تشارك في القرارات ذات الأهمية القومية".

وقد ظلت جوانب في القوانين والممارسات التقليدية تميز ضد المرأة. وكانت القوانين التي تؤثر على الزواج والأحوال الشخصية تتوافق عموماً مع ديانة الفرد. فعلى سبيل المثال، لا يجوز للمواطنة المسلمة الزواج من رجل غير مسلم بدون أن تتعرض للاعتقال والإدانة بجريمة الردة. وبناء على تقسيم الدولة للشريعة، يمكن وضع أي أطفال يولدون نتيجة لمثل هذا الزواج في عهدة وصي مسلم ذكر. ويتيح طلاق "الخلعة" للمرأة

المسلمة الحصول على الطلاق بدون موافقة زوجها، بشرط أن تكون على استعداد للتنازل عن جميع حقوقها المالية بما في ذلك النفقة ومؤخر الصداق وغير ذلك من الاستحقاقات. ولا تسمح الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالطلاق إلا في ظروف محددة فقط، مثل الزنا أو اعتناق الزوج/zوجة الدين آخر. وتحصل الأنثى الوراثة المسلمة على نصف ما يحصل عليه الوريث الذكر من التركة، ولا يحق للأرملة المسيحية أن ترث من زوجها المسلم المتوفى. وتحصل الوريثة المسلمة، وحيدة والديها، على نصف ممتلكات والديها، بينما تذهب بقية التركة إلى إخوة وأخوات والديها، وإذا كانوا متوفين، تذهب بقية التركة إلى أبنائهم وبناتهم. ويحصل الوريث الذكر، وحيد والديه، على كل ممتلكات والديه، وذلك لأنه يُتوقع منه إعالة قرياته من الإناث. وتعادل شهادة المرأة شهادة الرجل في المحاكم التي تتناول كل المسائل باستثناء الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق، حيث يقوم في كثير من الأحيان رجل بالغ من أقرباء المرأة، أو يمثلها، بالشهادة أصلًا عنها. أما في قضايا الزواج والطلاق، فيتعين أن تُعتبر شهادة المرأة جديرة بالثقة قبل أن تقبل كجزء من الإجراءات القضائية. وعادةً ما يتم ذلك من خلال قيام المرأة بنقل شهادتها عبر ذكر بالغ من أقربائها أو يمثلها. وتُعتبر شهادة الرجل جديرة بالثقة ما لم يتم إثبات غير ذلك.

وقد جعل القانون من الصعب على النساء الحصول على خدمات الانتمان الرسمية. وبينما يُسمح للنساء بالملكية الخاصة، فإن الحاجز الاجتماعية والدينية لا تشجع النساء على تملك الأراضي.

وقد واجهت النساء تمييزاً حاداً في القوة العاملة. وتتنصّ قوانين العمل على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي بالنسبة للرجال والنساء في القطاع العام، رغم أن الأجور لم تكن دائمًا على قدم المساواة في الممارسة العملية. وأفادت منظمات غير حكومية بأن النساء العاملات كن يتلقين أجورًا أقلّ عن أجور الرجال بحوالي 77 بالمائة. وكانت فرص العمل متوفّرة للنساء المتعلمات، ولكن الضغوط الاجتماعية على النساء اللاتي كن يسعين للعمل كانت قوية. وقد زعم مناصرو حقوق المرأة بأن تأثير الإسلاميين، علاوة على بعض المواقف والممارسات التقليدية والثقافية الأخرى، حالت دون تحقيق المرأة مزيداً من المكاسب. وكانت المرأة مُستبعدة من الوظائف العليا في قطاعات اقتصادية كبيرة يسيطر عليها الجيش، إذ إن النساء لا يخدمن في الجيش وبالتالي لم تكن هذه الوظائف متاحة لهن. وذكرت الحكومة في شهر مايو/Aيار أن المرأة أكثر عرضة للبطالة من الرجل بخمس مرات. وكان أكثر من نصف خريجات الجامعات عاطلات عن العمل. وكانت وزارة التضامن الاجتماعي تدير أكثر من 150 مكتباً للإرشاد الأسري في مختلف أنحاء البلد لتقديم الخدمات القانونية والطبية للنساء العاطلات عن العمل من غير المتزوجات أو اللاتي لا يقمن مع أزواجهن أو أسرهن.

الأطفال

تسجيل المواليد: تُستمد المواطنة من خلال مجموعة من المبادئ، من الولادة داخل أراضي البلاد ومن الوالدين. وقد حاولت الدولة تسجيل كل المواليد ولكنها واجهت مقاومة من المواطنين في المناطق الثانية والقبلية، مثل منطقة سيناء. وتعاونت الدولة مع المنظمات غير الحكومية في معالجة هذه المشكلة. وقد أدى عدم تسجيل المواليد إلى رفض السلطات في بعض الأحيان تقديم الخدمات العامة، خاصة في المناطق الحضرية حيث يتطلب الحصول على معظم الخدمات العامة إبراز بطاقة الهوية الشخصية.

التعليم: التعليم إجباري ومجاني وشامل حتى الصف التاسع. ويوفر القانون هذه المزايا للأشخاص عديمي الجنسية وللأجئين، إلا أنه تم على صعيد الواقع العملي استبعاد هؤلاء من التعليم الحكومي.

إساءة معاملة الأطفال: توصلت دراسة أكاديمية أجريت على عينة عشوائية من 1,503 أسر في المنيا وسوهاج والقاهرة والإسكندرية إلى أن 50 بالمائة من النساء قد تعرضن للاعتداء البدني في سن مبكرة، وقد تعرض 93 بالمائة منها لإساءة المعاملة من قبل الوالدين. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن 81 بالمائة من الرجال يعتقدون أن لهم الحق في ضرب بناتهم. ولم تكن هناك بعد الثورة مؤسسات حكومية فاعلة مخصصة لمعالجة هذه المواقف.

تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية: تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث) غير مشروع، ولكنه ظل مشكلة. فالقانون يجرّم ختان الإناث إلا في الحالات الضرورية من الناحية الطبية، وينص على عقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاثة شهور إلى سنتين، أو بغرامة تصل إلى 5000 جنية تقريباً (829 دولاراً). وقد تضاعف إنفاذ القانون بشكل عام خلال العام نظراً لكون بعض المنظمات التي كانت تعمل على معالجة هذه المسألة لم تعد تمارس نشاطها بعد الثورة. وفي 28 سبتمبر/أيلول، نقلت فتاتان بالفيوم إلى المستشفى بعد تعرضهما لفقدان حاد للدم عقب إجراء عملية ختان لهما من قبل قابلة تقليدية (داية). وأظهرت أحدث الإحصاءات الحكومية، أن الحكومة نافتت حوالي 5000 إبلاغ من المواطنين بوقوع حالات تشويه للأعضاء التناسلية الأنثوية بين عامي 2005 و2009. وفي عام 2008، ذكر وزير الإسكان والأسرة جهارة أن نسبة ختان الإناث في صعيد مصر بلغت 65 بالمائة، ولكنها لم تتجاوز 9 بالمائة في المحافظات الشمالية.

زواج الأطفال: السن القانونية للزواج هي 18 سنة. ووفقاً لمنظمة اليونيسف، فإن 17 بالمائة من الأطفال متزوجون أو كانوا متزوجين. ونتيجة للصعوبات الاقتصادية التي أعقبت الثورة، شهدت حالات زواج الأطفال زيادة طفيفة. وقد تقلص إنفاذ هذا القانون في هذا المجال نتيجة تقلص عام في القدرة على إنفاذ القوانين عقب الثورة. وقد ذكرت وسائل الإعلام أن بعض زيجات الأطفال كانت زيجات مؤقتة الغرض منها التغطية على الدعاوى. وقد كان الضحايا يُشجعون في بعض الأحيان من قبل عائلاتهن على الزواج من رجال أثرياء من منطقة الخليج على أساس ما يُسمى محلياً بزيجات الصفة أو زيجات "الصيف".

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص القانون على عقوبات محددة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتصوير الإباحي للأطفال. والحد الأدنى لسن ممارسة الجنس برضى الطرفين هو 18 عاماً. ووفقاً لتقارير منظمات غير حكومية وتقارير وسائل إعلام، ارتفع عدد أطفال الشوارع في القاهرة بعد ثورة يناير/كانون الثاني، ويعرض هؤلاء الأطفال لخطر استغلالهم جنسياً.

الأطفال المشردون: وفقاً للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، كان هناك ثلاثة ملايين من أطفال الشوارع في جميع أنحاء البلاد. وقد قدمت وزارة التضامن الاجتماعي المأوى لأطفال الشوارع، ولكن الكثير منهم كان يجد عدم اللجوء إلى هذه المرافق لأنها تغلق في الليل، مجبرة إياهم على العودة إلى الشوارع مرة أخرى. وقامت مؤسسات دينية ومنظمات غير حكومية، مثل جمعية نور الحياة لرعاية الأطفال، بتقديم خدمات لأطفال الشوارع، بينها وجبات الطعام والتثاب ودوروس محو الأمية. ووفرت وزارة الصحة عيادات صحية متنقلة تديرها ممرضات وأخصائيون اجتماعيون.

الاختطاف الدولي للأطفال: إن الدولة ليست طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 الخاصة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. للحصول على معلومات، ترجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بالامتثال، وذلك على الموقع:

علاوة على المعلومات الخاصة بكل دولة، وذلك على الموقع:
http://www.state.gov/travel/country/country_abduction.html

معاداة السامية

كانت المشاعر المعادية لإسرائيل منتشرة على نطاق واسع. وكانت تتضمن أحياناً، في وسائل الإعلام المملوكة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة، خطاباً معادياً للسامية وإنكاراً للمرارة أو تمجيداً لها. وكان يتم نشر الرسوم الكاريكاتورية والمقالات الافتتاحية التي تصور اليهود والزعماء الإسرائيليين بصور شيطانية والصور النمطية لليهود مع الرموز اليهودية، وتشبيهات لقادة الإسرائيليين بهتلر والنازيين طوال العام، لا سيما بعد وفاة خمسة جنود مصريين في سيناء في 18 أغسطس/آب خلال عملية عسكرية إسرائيلية ضد مهاجمين إرهابيين. وقد نصح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الصحفيين ورسامي الكاريكاتير بتجنب معاداة السامية، ولكنه ادعى أن بعض التصريحات المثيرة في وسائل الإعلام كانت رد فعل "مشروعة" على المساعي الإسرائيلي المزعومة لزعزعة الاستقرار في مصر وكذلك على إجراءات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ووردت تقارير تفيد بقيام الأئمة باستخدام الخطاب المعادي للسامية في خطبهم. ولم ترد أي تقارير عن أعمال عنف معادية للسامية موجهة ضد اليهود الذين يعيشون في مصر.

وكانت السفارة الإسرائيلية مسرحاً لعدة تظاهرات رفعت فيها شعارات معادية للسامية. أما الجدار الذي بنته الحكومة حولها في أوائل سبتمبر/أيلول، فقد تمت تعطيته بسرعة بكتابات معادية للسامية، بما في ذلك الصليب المعقوف.

وفي سبتمبر/أيلول، احتل مستقطنون جزءاً من مقبرة البساتين اليهودية بالقاهرة التي يبلغ عمرها 800 عام ودمروا بعض شواهد القبور والنصب التذكاري. وقد قامت الحكومة بإخلائهم بعد تلقيها شكاوى.

الاتجار بالأشخاص

أنظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الاتجار بالأشخاص على الموقع:
<http://www.state.gov/j/tip>

الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة

بموجب القانون، يجب على جميع الشركات أن تخصص 5 في المئة من وظائفها للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية، ولكن الجماعات الناشطة في الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقات ذكرت أن هذا القانون لم يُنفذ. وليس هناك قوانين تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في فرص التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية أو الحصول على الخدمات الحكومية الأخرى، كما لا توجد قوانين تفرض اتخاذ تدابير في المبني أو سبل المواصلات لتسهيل دخول ذوي الإعاقات إليها أو استخدامها. وقد استمر التمييز المجتمعي واسع النطاق ضد ذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة ذوي الإعاقة العقلية، مما أدى إلى عدم قبولهم في التيار الرئيسي للمجتمع. وكانت مراكز العلاج التي تديرها الحكومة لذوي الاحتياجات الخاصة، وخاصة الأطفال، متواضعة.

في 3 مارس/آذار ، تظاهر ما يقرب من 200 من ذوي الاحتياجات الخاصة في القاهرة، مطالبين بتوفير حماية أفضل لحقوقهم. وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول، هدد 12 من ذوي الاحتياجات الخاصة بحرق أنفسهم بالقرب من مبنى مجلس الوزراء لفت الانتباه إلى عدم توفر فرص العمل لهم.

وتشارك وزارتا التربية والتعليم والتضامن الاجتماعي مسؤولية حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد كان هناك مجلس أعلى لذوي الإعاقة في وزارة التضامن الاجتماعي، ولكن المدافعين عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة قالوا إنه كان غير فعال. وكان ذوي الاحتياجات الخاصة يستخدمون حافلات النقل الجماعي المملوكة للحكومة مجاناً، وكانوا يتلقون دعماً خاصاً لشراء المعدات المنزلية والكراسي المتحركة، والأجهزة التعويضية. كما كان ذوي الاحتياجات الخاصة يحصلون أيضاً على موافقة سريعة لتركيب خطوط هاتفية جديدة ويحصلون على تخفيضات في الرسوم الجمركية على السيارات الخصوصية المجهزة تجهيزاً خاصاً. وقد عملت الحكومة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة لمساعدة الدولية لتصميم برامج تدريب وظيفي لذوي الاحتياجات الخاص.

الإساءات المجتمعية والتمييز وأعمال العنف على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية

لا يجرم القانون بشكل صريح النشاط الجنسي الذي يتم بالتراضي بين شخصين من نفس الجنس، ولكنه يسمح للشرطة بالقبض على السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغيري الهوية الجنسية بتهمة "الفجور". وقد واجه المثليون من الرجال والسحاقيات وصمة عار كبيرة في المجتمع وأماكن العمل، مما أعاد قدرتهم على التنظيم أو المناصرة بشكل لتأييد المثليين والسحاقيات ومشتهي الجنسين ومغيري الهوية الجنسية.

أشكال أخرى من العنف المجتمعي أو التمييز

يواجه المصابون بفيروس نقص المناعة المكتسبة وصمة عار كبيرة في المجتمع وأماكن العمل. وقد قام البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز في وزارة الصحة بحملات توعية عامة لتنقيف الناس بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة وانتقال العدوى.

القسم 7. حقوق العمال

أ. حرية تكوين الجمعيات والنقابات والحق في المفاوضة الجماعية

ينص الدستور على الحق في حرية تكوين الجمعيات والانساب إليها، على الرغم من أن الوضع القانوني للعمال المستقلين ظل معلقاً دون بٌت نهائي فيه. وفي حين أن قانون النقابات لعام 1976، الذي صدر في عهد مبارك، لا يزال في السجل إلا أنه لا يُعترف به قانونياً ولا تطبقه الحكومة بشكل فعال. وقد أصدرت وزارة القوى العاملة والهجرة مرسوماً في 12 مارس/آذار يسلم بالجريدة الكاملة في تكوين الجمعيات، وينص على أن قانون النقابات غير قانوني لأنه يتعارض مع التزامات البلاد أمام منظمة العمل الدولية.

وادعى بعض أرباب العمل أن قانون النقابات لا يزال سارياً على الرغم من المرسوم الوزاري. وقد وضع ذلك القانون قيوداً شديدة على الحق في التنظيم (بما في ذلك شرط يفرض على جميع النقابات أن تتضمّن إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي كانت تهيمن عليه الحكومة)، والإضرابات القانونية، والتفاوض الجماعي.

وفي حين يسمح قانون العمل الموحد لعام 2003 (قانون العمل) بالإضرابات السلمية إلا أنه يفرض قيوداً لا يستهان بها، بما في ذلك الحصول على موافقة مسبقة من قبل نقابة عامة تابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر. ولا يوفر قانون العمل الحماية لخدم المنازل ولا لبعض العمال الزراعيين. وبالإضافة إلى ذلك، صادق المجلس الأعلى للقوات المسلحة في 23 مارس/آذار على مرسوم لمجلس الوزراء يجرّم الإضرابات والاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات التي تعطل الشركات الخاصة أو المملوكة للدولة أو تعرقل الاقتصاد.

وفي حين ينص القانون على الحق في المفاوضات الجماعية إلا أنه يفرض قيوداً لا يستهان بها عليها. وقد تم الحد من نطاق المفاوضات الجماعية بشكل كبير من خلال حقيقة كون الحكومة هي التي تحدد الأجر والمتزايا لجميع موظفي القطاع العام والحكومة. كما تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة أيضاً قانونياً بالإشراف على المفاوضات والاتفاقات الجماعية في القطاع الخاص، ومراقبتها.

وعلى الرغم من أن قانون النقابات العمالية لا يزال قائماً رسمياً، إلا أن وزير العمل والهجرة أصدر بياناً في 12 مارس/آذار يعترف بالحرية الكاملة في تكوين الجمعيات والنقابات. واعتبر الوزير أن مصادقة البلاد على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تبطل القوانين المحلية القائمة التي تحد من حرية تكوين النقابات والجمعيات وتحل محل تلك القوانين. ووفقاً للمرسوم، لم يعد يُشترط على النقابات الانضمام إلى أحد الاتحادات الصناعية الـ 23 المعترف بها رسمياً والتي كانت جزءاً من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وعلى صعيد الواقع، تحسنت قدرة العاملين على تكوين الجمعيات والنقابات وممارسة حقوقهم في المفاوضة الجماعية مما كانت عليه في الماضي. وبعد إعلان 12 مارس/آذار، ألغيت وزارة القوى العاملة والهجرة معظم القيود الإدارية والعملية التي كانت قد فرضت في ظل النظام السابق على تنظيمات العاملين.

ووفقاً للوزارة، كانت 211 نقابة جديدة قد تسجلت دون أي تدخل بحلول 23 أكتوبر/تشرين الأول. وأفادت منظمات غير حكومية بأن مئات أخرى من المنظمات العمالية كانت قد تشكلت ولكنها لم تسع للتسجيل بحلول نهاية العام. وفي 30 يناير/كانون الثاني، أعلن الاتحاد المصري للنقابات المستقلة (EFITU) عن نفسه بوصفه أول اتحاد عمال مستقل بالبلاد. وقد تم في أكتوبر/تشرين الأول إطلاق اتحاد مستقل آخر، وهو مؤتمر عمال مصر الديمقراطي. وبحلول نهاية العام، كان كل من الاتحادين المستقلين قد أصبح يمثل مئات الآلاف من العمال.

وفي حين أن المنظمات العمالية الجديدة كانت عموماً مستقلة عن الحكومة والاحزاب السياسية، لم يكن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي كان في السابق اتحاد العمال الوحيد بالبلاد، كذلك. وبحلول منتصف العام، كانت الحكومة قد أوقفت الدعم المالي المباشر للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، لكنها استمرت في السماح له بخصم المستحقات تلقائياً من رواتب العمال. ومع ذلك، ظل من الصعب أو المستحيل بالنسبة للعمال فك ارتباطهم بالنقابات المنتسبة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي كان في السابق مرتبطاً بالدولة، إذ استمرت هذه النقابات في الهيمنة على شهادات العمال وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي لما يصل إلى خمسة ملايين عامل.

وفي 4 أغسطس/آب، وافق مجلس الوزراء على توصية من وزارة القوى العاملة والهجرة بحل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. وقام الوزير بتعيين مجلس إدارة مؤقت لتسهيل الأعمال حتى الانتخابات

العامة التي كان من المقرر عقدها مبدئياً في أواخر عام 2011، ولكن الحكومة قامت بتأجيلها إلى صيف عام 2012. إلا أن مجلس الإدارة القديم للاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورؤساء الاتحادات الفرعية التابع له قرر من جانب واحد، في شهر ديسمبر/كانون الأول، تمديد ولايته وإشرافه على الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، فقام بذلك، على نحو فعال، بتهميش مجلس تصريف الأعمال.

شهدت البلاد، بداية من أواخر شهر يناير/كانون الثاني وحتى نهاية العام، أكبر عدد من الإضرابات العمالية وغيرها من النشاطات العمالية في تاريخها الحديث. فقد تم القيام بالألاف من النشاطات العمالية (الإضرابات، والمظاهرات والاعتصامات)، وكانت غالبيتها في قطاع الحكومة والقطاع العام. واستندت الحكومة إلى مرسوم 23 مارس/آذار الخاص بالإضرابات، لوضع حد للإضرابات واعتقال قادة العمال في قطاعات النفط والنفط والنقل البحري والخدمات البريدية وغيرها من القطاعات. وقالت منظمات غير حكومية إن **البلطجية المستأجرة** وقوات الأمن قاموا بتفریق بعض الإضرابات.

وجاء في تقارير لمنظمات غير حكومية ولوسائل الإعلام بأن أرباب العمل مارسوا تمييزاً ضد النقابات، لا سيما ضد منظمي النقابات المستقلة الجديدة، وأن جهود إنفاذ القانون كانت غير فعالة. وكان تطبيق الحكومة للقانون فيما يتعلق بالانتهاكات على أقل ما يمكن، ويرجع ذلك إلى حد ما إلى وجود بيئة قانونية مربكة: أقر بيان 12 مارس/آذار بحرية تأسيس النقابات والانتماء إليها ونص على أن قانون النقابات باطل من الناحية القانونية، إلا أن القانون السابق ظل في السجل، وكان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبعض أرباب العمل يتعاملون معه باعتباره لا يزال سارياً. وأصر بعض أرباب العمل على أنهم غير ملزمين من الناحية القانونية بالاعتراف بالاتحادات الجديدة نظراً لكونه لم يتم تقيين مرسوم مارس/آذار - المتعلق بحرية تأسيس الجمعيات والنقابات والانضمام إليها.

وقد ظل قادة العمل عرضة للمضايقات والاعتقال وإنها الخدمة التعسفية. وتمت محاكمة عدد من العمال المضربين في المحاكم العسكرية، فكانوا بذلك ضمن النمط الفضفاض الذي طبق على "جرائم" أخرى في أعقاب الثورة، حيث تلقوا أحكاماً بالسجن والغرامات. وقد اختلف مسلحون مجهولون أحد المنظمين الرئيسيين لإضرابات الأطباء واحتجزوه لمدة ثلاثة أيام في أكتوبر/تشرين الأول أثناء انتخابات نقابة الأطباء التي كان مرشحاً فيها. وقد استجوبه الخاطفون بشكل مكثف حول الجهود المبذولة لتنظيم الإضرابات والاحتجاجات قبل أن يفرجوا عنه دون إصابته بأذى. وأفاد الاتحاد المصري لنقابات العمال المستقلة كما أفادت منظمات غير حكومية تعمل في المجال العمالي بأنه كانت هناك حالات تم فيها فصل قادة عماليين من الخدمة لقيامهم بتشكيل نقابات جديدة. وكانت إعادة العمال المفصلين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم السابقة أمراً غير مأثور.

كما كان من النادر في الممارسة العملية تطبيق نهج المفاوضات ثلاثة الأطراف المنشط، بل كان العمال يتفاوضون مباشرة مع أرباب العمل. وعندما كانت الحكومة تتدخل في الأمر، كانت مشاركتها في الغالب لتسوية المنازعات، وليس للمشاركة في تفاوض جماعي حقيقي. وقد أفادت وزارة القوى العاملة بتلقّيها 4,460 شكوى فردية وجماعية من العمال خلال العام، وقالت إنها ساعدت في حل 94 من النزاعات من خلال التفاوض الجماعي بين العمال والإدارة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر دستور عام 1971 والدستور المؤقت والقانون العمل القسري أو الإجباري. وكانت التقارير المفيدة بوقوع العمل القسري نادرة نسبياً وغالباً ما كانت تدور حول خصوصية أطفال وعمال مهاجرين لعملية قسرية. وكانت هناك تقارير عن حالات تتعلق بعاملات أجنبيات يعملن في الخدمة المنزلية ومحتجزات في ظروف العمل القسري.

أنظر أيضاً تقرير وزارة الخارجية الأمريكية: **المتاجرة بالأشخاص على الموقع:**
tip/j/gov.state.www

ج. حظر عاملة الأطفال والسن الأدنى للتوظيف

يحدد قانون الطفل الحد الأدنى لسن العمل العادي بـ 15 عاماً، وبـ 12 عاماً للعملة الموسمية. ويحظر قانون العمل تشغيل الأطفال تحت سن 18 عاماً في 44 مهنة خطيرة محددة، في حين يحظر قانون الطفل تشغيل الأطفال (كل من لم يبلغوا الثامنة عشرة) في أي عمل "يعرض صحة الطفل أو سلامته أو أخلاقه للخطر". يجوز للمحافظين، بموافقة وزير التربية والتعليم، أن يأذنوا بالعمل الموسمي (الأعمال الزراعية في كثير من الأحيان) للأطفال في سن 12 فما فوق، شريطة أن تكون المهام ليست خطيرة ولا تتعارض مع دراستهم. ويحد قانون العمل وقانون الطفل ساعات عمل الأطفال ويفرضان فترات للراحة. إلا أن قانون العمل يشترط بشكل صريح العمل المنزلي والعمل في الشركات العائلية، والأطفال العاملين في الزراعة، من الحد الأدنى لسن العمل وغيرها من القيود.

وقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة، بالتنسيق مع المجلس القومي للطفولة والأمومة ووزارة الداخلية، بإنفاذ قوانين عمل الأطفال في الشركات المملوكة للدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك من خلال عمليات التفتيش والإشراف على إدارة المصانع. إلا أن الحكومة لم تقم بعمليات تفتيش على عاملة الأطفال في المزارع غير التجارية، كما لم تكن هناك آليات مراقبة أو إنفاذ لقانون بالنسبة للأطفال العاملين في الخدمة المنزليّة. ولم تقم الحكومة بإنفاذ قوانين الطفل في القطاع غير الرسمي بشكل فعال، وقد ظلت عماله الأطفال سائدة في القطاع غير الرسمي. ونتيجة لمحدودية التمويل للتدريب وإنفاذ القانون، وتباين ذلك التمويل، كان مفتشو العمل يعملون عموماً بدون تدريب محدد على قضایا عاملة الأطفال، وكانوا يقومون بعمليات التفتيش هذه كجزء من واجباتهم الأخرى. وقد تباينت البرامج التدريبية من حيث الجودة بحسب المحافظات. وعندما كانت تتم محاكمة منتهكي القوانين، كانت الغرامات التي تفرض عليهم منخفضة قد لا تزيد في الكثير من الأحيان عن 500 جنيه (83 دولاراً)، وبالتالي كان تأثيرها الرادع موضع شك.

وقد قامت وزارة القوى العاملة خلال العام بإضفاء الطابع المؤسسي على قاعدة بيانات خاصة بنظام لرصد عاملة الأطفال على المستوى الوطني، كما وفرت التدريب لكل من فريق الدعم الفني وموظفي الوحدة الخاصة بعاملة الأطفال. وفي شهر يوليو/تموز، قدرت الحكومة أن هناك 1.6 مليون طفل منخرطين في عاملة الأطفال، أي أقل بقليل جداً من نسبة 10 بالمائة من إجمالي عدد الأطفال. وكانت غالبية عاملة الأطفال في قطاعي الزراعة والعمل المنزلي، على الرغم من أن الأطفال عملوا أيضاً في مجال الصناعات الخفيفة، وفي موقع البناء، ومؤسسات الخدمات مثل محلات تصليح السيارات. ووفقاً للحكومة والمنظمات غير الحكومية وتقارير وسائل الإعلام، ازداد عددأطفال الشوارع في القاهرة بعد الثورة. وكان مثل هؤلاء الأطفال أكثر عرضة لخطر الاستغلال الجنسي أو التسول القسري. وفي بعض الحالات، قام أرباب العمل بإساءة معاملة الأطفال وتحميلهم أكثر من طاقتهم، وبشكل عام عرّضوا الأطفال العاملين للخطر.

ووصلت الحكومة تنفيذ عدد من البرامج الاجتماعية والتعليمية وبرامج لتقليل الفقر، وذلك لتقليل تعرّض الأطفال للعملة التي تستغل ظروفهم. وسعى المجلس القومي للطفولة والأمومة إلى توفير حماية ضمان اجتماعي للأطفال العاملين والحد من معدلات التسرب من المدارس من خلال توفير مصادر دخل بديلة للأسر.

أنظر أيضاً تقرير وزارة العمل الأمريكية بعنوان: نتائج بشأن أسوأ أشكال عمال الأطفال على الموقع:
www.dol.gov/vgo/ilab/programs/ocft/tda.htm

د. ظروف العمل المقبولة

قام المجلس القومي للأجور بتحديد الحد الأدنى للأجر الشهري للعاملين في القطاع العام بـ 700 جنيه (120 دولاراً). وقد تم تطبيق الحد الأدنى للأجر، في البداية على الأقل، فقط على الأشخاص المعينين مباشرةً في الحكومة، وتم احتساب المزايا والمحفزات الحالية عند حساب الأجر الإجمالي. عليه، فقد كان معظم العاملين بالحكومة يتلقون فعلياً راتباً إجمالياً يفوق الحد الأدنى للأجر. وقد استهلت الحكومة زيادة في الأجور بنسبة 15% بهدف رفع مرتبات الذين لا تصل مرتباتهم إلى الحد الأدنى، البالغ 700 جنيه، لكي يتجاوزوا هذا الحد الأدنى.

وفقاً لأرقام الجهاز المركزي للتटيبة العامة والإحصاء، فإن خط الفقر خلال الفترة من يوليو/تموز عام 2010 إلى يونيو/حزيران عام 2011 كان 256 جنيهاً (41 دولاراً) بالشهر للشخص الواحد. وكان تعريف الوكالة لـ "الفقر المدقع" هو ما يقل عن 171.50 جنيه مصرى (28 دولاراً) في الشهر.

ورغم أن المجلس القومي للأجور حدد ساعات العمل للعاملين في القطاع الحكومي والعام، إلا أنه لم تكن هناك معايير للفضاء الخاص. وبينما ينص القانون على أن الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية هو 48 ساعة. كما ينص القانون على دفع أجراًإضافي مقابل العمل في أيام الراحة والأعياد الوطنية. ويعمل معظم العاملين في القطاع الخاص خمسة أيام في الأسبوع، تمتد عادةً من يوم الأحد إلى الخميس.

ويحظر القانون العمل الإضافي الإلزامي المفرط، ولكن الحكومة نفذت هذا الحظر فقط في القطاع العام، وفعلت ذلك بشكل انتقائي.

تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بوضع معايير الصحة والسلامة الخاصة بالعاملين وبنفاذ هذه المعايير، إلا أن إنفاذ المعايير وعمليات التفتيش كانوا غير منتظمين. ويحظر القانون على أصحاب العمل الإبقاء على ظروف عمل محفوفة بالمخاطر، ويحق للعمال الابتعاد عن ظروف العمل الخطرة دون أن ينطوي ذلك على المخاطرة بفقدان وظائفهم. ولكن معايير ظروف العمل لم تشمل العاملين في مجال الزراعة ومصانع الأسماك، كما لم تكن هناك محاولات لتطبيق هذه المعايير على القطاع غير الرسمي.

وقد واجه العديد من العاملين في القطاعين الخاص وغير الرسمي في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة، ظروف عمل سيئة. ولم تشمل قوانين العمل خدم المنازل، مما جعلهم عرضة لسوء المعاملة والعمل القسري. وقد وردت تقارير تفيد بقيام أصحاب عمل بإساءة معاملة العمال المواطنين والعمال الأجانب غير الشرعيين، خصوصاً خدم المنازل.